الاستطلاع رسالة "إرهاب" لفتح قد لا تكون بريئة!

كتب حسن عصفور/ سارعت وسائل الإعلام، بكل اللغات الحية ونصف الحية، تناول آخر استطلاعات رأي حول المشهد الفلسطيني، والتي أكدت ما يعلمه "أطفال فلسطين"، حول توازن الشعبيات بين القوى المختلفة، بعد معركة الـ 11 يوما، وما تركته أثرا معنويا وسياسيا.

منطقي جدا، أن تنحاز حركة الاستطلاع الشعبي الى حماس والقوى التي شاركت عسكريا في قصف دولة الكيان، خلقت حالة تفاعلية شعبية كشف أن "الكبت الكفاحي" كسر القيود ليس داخل الوطن الفلسطيني، بل في المنطقة من محيطها الى خليجها، وخاصة بعد تسارع حركة التطبيع من دول عربية، ومدى الغرور السياسي الذي أصاب الطغمة الحاكمة في تل أبيب ورأسها الذي غادر مكانه، الى غير رجعة، نتنياهو.

ومع سكون حركة الفعل على ما يحدث في الضفة والقدس، وتسارع تنفيذ المشروع التهويدي تحت رعاية الانقسام، كان الرد الصاروخي من قطاع غزة ليس ضد عدو قومي في دولة الكيان فقط، بل ضد حالة عجز "شرعنت" غياب قوة الفعل نحو استكمال حركة التحرر والبناء لدولة فلسطين.

لذلك، أن تعلن غالبية ساحقة تفضيلها حماس وقوى الفعل الصاروخي، منطقيا جدا، ولو كان غير ذلك لبات الأمر يدخل في مسلسل كوميدي لا أكثر، ولذا لا مفاجآت بالمعنى المباشر لجوهر الاستطلاع، بعيدا عن دقة الأرقام، فغالبا لا تصيب.

ما يهم الفلسطيني ليس ما جاء أرقاما تتحول بذات السرعة مع أي حدث جديد، ارتفاعا أو هبوطا، ولا ثبات لحركة ميزان الأرقام عند حال دون تحديث، ولكن الرسالة الأهم التي يجب التوقف أمامها تتعلق بحركة فتح دون غيرها، فهي المعادل المركزي في المشهد الفلسطيني.

في المعركة الأخيرة كانت حركة فتح وخاصة (م7) الخاسر الرئيسي من نتائج معركة الـ 11 يوما، لأن قيادتها تعاملت مع الأمر باستخفاف سياسي غريب، بل ومثير للأعصاب الوطنية، سلوك أضر جدا بتاريخ الحركة التي قادت الثورة

الفلسطينية المعاصرة، دورا ومكانة، سلوك المتفرج، لا أكثر، وبعض بيانات فقدت كل روح وطنية، وكدست شكل جديد لـ "البلادة السياسية"، لم تكن جزءا من الحراك العام، لم تدرك جوهر الحدث، واعتقدت أنها أياما وستمر، بل أن بعضهم وربما غالب قيادتها، تعامل مع الأمر كـ "مؤامرة"...

فتح (م7)، في يوم الثلاثاء الكبير أبرزت طاقة حضور عالية، ولكنها لم تستمر، بل اصابتها ردة مع بيان تنفيذية منظمة التحرير، بعد اتفاق وقف إطلاق النار، أكد أن الغياب الكفاحي كان سيد التفكير على تلك المؤسسة التي باتت باهتة الى حد الحزن، وعند البعض الطامح للوراثة الى حد الشماتة.

فتح، اضاعت فرص وليس فرصة، لتقود المشهد خلال الـ 11 يوما وبعده، عبر فعل كفاحي، ودور عملي، ولكنها انتقلت من غياب الفعل في الضفة والقدس، فسارعت بعد وقف إطلاق النار، لتضع عقبات غير موضوعية أمام الحركة المصرية الأهم منذ عام 2007، وبدلا من أن تكون حكومة فتح حاضرة بكل قوتها في قطاع غزة، وأن تصبح مقر عملياتها، أطلقت الرسائل المتوالية لخطف حركة الإعمار.

كان الأصل، ان يقفز د. محمد اشتيه وكل حكومته الى قطاع غزة، دون أي ترتيبات مسبقة مع حماس، ويفتح ورشة عمل حكومية وليس ارسال بعض وزراء بشكل تسللي لم يلمس أهل قطاع غزة أي حضور فاعل لوجودهم...لو ان حكومة فتح تصرفت انها حكومة فلسطينية مسؤولة لما تأخرت دقيقة واحدة عن الانتقال الى غزة، وممارسة عملها ودورها.

حركة فتح، غابت عن الفعل الكفاحي خلال المعركة، ولكن حكومتها تصرفت وكأنها صاحبة الفعل، بعد أن وضعت "شروطها" لإعادة إعمار قطاع غزة، في مشهد لا ينم أبدا عن وعي أو إدراك لجوهر الحدث الفلسطيني بعد 10 مايو، وتصرفت على أنها "الشرعية الرسمية"، ولم تر كيف أن هاتف إسماعيل هنية لم يتوقف، في حين هاتف الرئيس عباس أصابه عطب طويل...مشهدان يعبران عما حدث، ولم تراه فتح وحكومتها بكل عمقه السياسي...

باختصار جدا، الاستطلاع الأخير هو رسالة "إرهاب سياسي" الى حركة فتح (م7) وقيادتها، بأن المشهد الفلسطيني لا يقف عند كنا وكنا، بل يتفاعل مع ما

يجب أن يكون... الاستطلاع رسالة كاشفة جدا، بأن ميزان القوى لن يقف عند رغبات أو تمنيات، بل يتفاعل مع متغيرات...ولن تجدي معه أبدا محاولات تشويه حراك كسر ما لم يتوقع أن ينكسر...أي كانت "نوايا القائمين" بريئة ام لغاية عكسها.

وقبل ندم لا ينفع معه ندم...على قيادة فتح أن تقرأ الأمر دون "جدار الشرعية" الذي لن يحميها طويلا، ما لم تعيد تحصينه فعلا وقولا، وليس ثرثرة باتت مزعجة لكل ذي عقل...

ملاحظة: افتقد الرئيس محمود عباس للحكمة، عندما أصدر مرسومه حول مؤسسة ياسر عرفات، بعد لحظات من انتهاء مسيرة الأعلام...توقيت كشف أنه لم يكن بصلة مع الحدث الكبير...الانتقامية ليس فعل وطني...مآلها هلاك!

تنويه خاص: غزة دوما كانت رافعة للوطن والقضية...دوما مكوفلة بالنار ولكنها ليست بديلا ولن تكون...مسار الكفاح الشعبي مش صاروخ ولا رصاصة فحسب، بل حجر ومقلاع وقبضة ترتفع في وجه مغتصب...ويجب أن يكون!

الاعتراف الأمريكي بـ "مذابح الأرمن"...ماذا عن "مذابح الفلسطينيين"؟!

كتب حسن عصفور/ في 24 أبريل 2021، اعترف الرئيس الأميركي جو بايدن بـ "الإبادة الأرمنية"، ليكون أول رئيس للولايات المتحدة يصف مقتل 1,5 مليون أرمني على يد السلطنة العثمانية عام 1915 بأنه إبادة، وكتب في بيان "الأميركيون يكرمون جميع الأرمن الذين لقوا حتفهم في الإبادة (التي وقعت) قبل 106 أعوام من اليوم".

أن يقر رئيس أمريكا بتلك المجازر بعد مضي كل السنوات، يجب أن يكون حافزا للقيادة الرسمية الفلسطينية، أن تستخدم ذلك الاعتراف كقوة دفع جديد، في تعزيز الرواية الفلسطينية عن المجازر المتلاحقة التي ارتكبتها الحركة الصهيونية ودولة الكيان العنصري بدأت منذ عام 1937، وآخرها كان في مايو 2021 خلال

الحرب الأخيرة على قطاع غزة، حيث أزالت من الوجود 16 عائلة بكاملها، مع 67 طفل.

سجل جرائم الحركة الصهيونية ودولة الكيان، تمثل امتدادا لتلك الإبادة التي تعرض لها الأرمن، ما يتطلب القيام رسميا بربط هذه بتلك، دون الارتعاش بالعلاقة مع تركيا، كونها تشكل سابقة سياسية – قانونية يجب استخدامها في مقابل الموقف الأمريكي.

وإن كان الاعتراف الأمريكي بـ "الإبادة الأرمنية" تكريما لضحايا قبل 105 عاما، فالأكثر قيمة إنسانية أن يتم الدفع نحو الاعتراف بجرائم حرب لا زالت جارية، خاصة في ظل التحول الكبير الذي يشهده الإعلام الأمريكي، ومنه المنحاز تاريخيا الى دولة الكيان، ولم يعد نشر جرائم إسرائيل في تلك الوسائل جريمة، بعد أن قامت أحد أهم صحف أمريكا "نيويورك تايمز" بنشر صورة 67 طفل تم إعدامهم بطائرات حربية إسرائيلية.

ولا يقتصر الأمر على جرائم الحرب بذاتها، ولكن ما بدأ الحديث عنه مؤخرا عن ممارسات فصل عنصري (أبارتهايد)، اتهامات كان البعض النادر الأمريكي ممن يشيرون اليها يعاملون كـ "خونة" للقيم الأمريكية والعلاقة مع دولة الكيان، التي تمثل رأس حربة لخدمة المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة في المنطقة، الى أن كانت المفاجأة الكبرى عندما نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتس" شبه الرسمية تقريرها الأهم حول جرائم الحرب وسياسة الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

تقرير يمثل أحد أهم الشهادات السياسية – القانونية التي صدرت عن منظمة أمريكية هي جزء من المؤسسة الرسمية، بل أن صناعتها كان بقرار من المخابرات المركزية الأمريكية في 1975 ضمن الحرب الباردة لاستخدام "حقوق الإنسان" سلاحا جديدا في الحرب العالمية بلا سلاح.

وربما يجب التذكير، أن دولة الكيان ترفض الاعتراف بـ "الإبادة الأرمنية"، لأن ذلك قد يمثل سابقة تاريخية تستخدم كمقارنة مع مجازرها المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني.

بالتأكيد، فتح قرار المحكمة الجنائية الدولية بأن اختصاصها القضائي يشمل الجرائم التي حصلت في الأراضي الفلسطينية، في فبراير 2021 مجالا تاريخيا جديدا للملاحقة القانونية، خاصة بتحديد المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا، إن هناك "أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم حرب ارتكبت أو ترتكب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة".

أمريكا ترفض رسميا الاعتراف بالمجازر (الإبادة) التي نفذتها الحركة الصهيونية وحكومات إسرائيل المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني، رغم أن المنظومة الدولية تقر غير ذلك، ولذا اصبح من الضروري أن تقوم الرسمية الفلسطينية بعملية تحديث لأدواتها في التعامل مع الموقف الأمريكي، دون أن تضع اعتبارات دولة أخرى على حساب اعتبارات الشعب الفلسطيني، حتى وإن هربت من الاعتراف الرسمي بتلك "الإبادة الجماعية"، لكن الوقائع القانونية – السياسية يجب أن تصبح أدوات عمل من أجل مطاردة مجرمي الحرب والعنصريين بكل الوسائل الممكنة والمشروعة، خاصة وأن مجازر حرب غزة الأخيرة لا زالت حاضرة جدا إعلاميا، وربما لم تنل مجزرة سابقة حضورا إعلاميا أمريكيا بل ويهوديا، كما كانت "مجازر حرب غزة" في مايو 2021.

أمام حقوق فلسطين لا مكان لـ "مجاملات سياسية" و"اعتبارات خاصة"...فلسطين ليست أولا فحسب بل أولا وأولا في مطاردة مجرمي الحرب والعنصريين...ومن يرى غير ذلك ليرحل أي كان مسماه!

ملاحظة: لا يليق بفلسطين أن يلتقي وزراء حكومة السلطة بممثلي عن منظومة الحكم الحمساوي في قطاع غزة لأول مرة في القاهرة...ليت د. اشتية يذهب وحكومته الى قطاع غزة ومنها الى مصر عبر بوابة رفح...الكرامة تراكم لخطوات صغيرة يا دوك!

تنويه خاص: "تيتي تيتي لا تروح ولا تيجي... راحت عليك يا بيبي"!

التطبيع بمقياس حماس...هل من مفاجأة سياسية !

كتب حسن عصفور/ رآها البعض "خطوة مفاجئة"، خاصة بعد معركة "الحدث الفلسطيني الكبير"، أن تقوم حركة حماس برئاسة إسماعيل هنية و11 شخصا بمناصب مختلفة بزيارة الى المغرب، الذي أقدم رسميا على تطبيع علاقاته مع دولة الكيان، وقيام الملك محمد السادس بتهنئة رئيس الحكومة الجديدة بينيت قبل 24 ساعة من وصول الوفد الحمساوي الكبير رقما ومواقعا.

وذهب آخرون الى اعتبارها "تناقضا" سياسيا مع مواقف حماس المعلنة، خاصة من اتفاقات التطبيع، تعاكس كليا إعلانها الصريح قبل أشهر من الخطوة المغربية، حيث رأت في بيان رسمي، إن "تطبيع علاقات المغرب مع إسرائيل يعتبر "خطيئة سياسية لا تخدم القضية الفلسطينية".

كما انتقدت حماس توقيع سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة المغربية، أمين عام حزب "العدالة والتنمية" (الشقيق الإسلاموي)، في 22 ديسمبر الماضي، إعلانا مشتركا لتطبيع العلاقات بين المغرب و"العدو الصهيوني"، برعاية أمريكية، واعتبرت "حماس" توقيع العثماني للإعلان، وتأييد الأمانة العامة للحزب للخطوة، "خروجا عن مبادئ الحزب وأدبياته الداعمة والمؤيدة لفلسطين وشعبها المقاوم، وكسرا لموقف التيار الإسلامي المجمع على رفض التطبيع مع الاحتلال".

من حيث المبدأ، جوهر سياسة حماس ومواقفها من العلاقة مع دولة الكيان لا يرتبط مطلقا بموقف "أبيض وأسود"، كما تحاول دعايتها الإعلامية -الإعلانية ترويج ذلك، بل أنها بدأت عمليا التعامل مع "واقعية خاصة" تخدم برنامجها السياسي الطامح للسيطرة على القرار الوطني الفلسطيني، حكما وتمثيلا، سلطة ومنظمة، "بديلا موازيا" أو "شريكا بديلا".

ودون العودة الى أصل الانطلاقة ووثيقتها السياسية، وسلوكها العملي منذ فبراير 1988 حتى تاريخه، فالحدث المفصلي الذي كسر كل قوالب "المبدئية الإعلانية" لحماس، استجابتها للطلب الأمريكي – الإسرائيلي عبر "الراعي القطري" للمشاركة في انتخابات تجديد سلطة الحكم الذاتي الانتقالي وفق المفهوم الإسرائيلي، رغم أن صراخها "الرافض جدا جدا" لاتفاق انتاج السلطة المعروف

باتفاق أوسلو، لم يصاب بعطب أبدا، فما يمثل قمة المهزلة - الانتهازية السياسية" ان تغرق في حكم سلطة هي بقايا اتفاق بات جوهره مفهوما إسرائيليا، فيما تتهمه بكل الصفات..

تلك هي بداية فك الارتباط العملي بين "صريخ الكلام" و"واقع الممارسة"، وبلا أي مرور على طبيعة حكمها وما نتج عنه من النكبة الوطنية الكبرى المعروفة إعلاميا باسم "الانقسام"، فقبولها معادلة "تهدئة مقابل مال" بينها ودولة الكيان، ومرور المال القطري عبر جهاز الموساد تعبير آخر عن تطور في طبيعة علاقتها بدولة الكيان.

وجاء توقيعها على اتفاقات الانتخابات الأخيرة، وتنازلها الكلي عن جوهر مواقفها المعلنة تكريس لمنطق فراق "صريخ الكلام عن واقع الممارسة".

ودون نسيان أن مقراتها المركزية في الخارج بين قطر وتركيا، وكلاهما يمتلك علاقات خاصة جدا أمنية واقتصادية الى جانب السياسية مع دولة العدو، يكشف علاقة أن المسألة ليست مرتبطة بمعادلة وطنية سياسية ثابتة، وهي قبل غيرها علاقات أكدت أن "المصلحة هي ناظم المواقف" وليس "المبادئ سيدة القرار".

ولذا قيام وفد حماس وتصريحات هنية خلال الزيارة عن مواقف المملكة المغربية تجاه فلسطين كشفت بلا أي ريبة أن المصالح ولا غيرها هي ناظم سياسة حماس، والحاكم الأساسي في علاقاتها مع الآخرين، فما دام هناك خدمات تقدم لها، تسقط كل الاعتبارات المبدئية، (عودة الى اقامة قيادتها 10 سنوات في الأردن من 1987 حتى 1997 ثم سوريا من 1997 حتى 2011، وعلاقتها بمصر خلال تلك الفترة حتى تاريخه).

هل هناك مفاجآت فيما أقدمت عليه حماس في زيارة المغرب وتصريحات هنية النقيضة كليا لتصريحات الحركة خلال ديسمبر 2020، لا يوجد ابدا، سوى من أراد أن يرى في حماس فيما ليس منها، او أنه عاش ضمن جوقة "صراخ الكلام دون التدقيق في "واقع الممارسة" أو هي رغبة عند البعض يرونها على غير ما تريد.

حماس رسميا أصبحت حركة سلطة سياسية، تستخدم "المقاومة" بما يعزز دورها الشعبي داخليا وخارجيا، بل أنها عمليا فقدت كثيرا من جوهر الفعل المقاوم ضد الكيان واحتلاله في الضفة والقدس، وليس المعركة الأخيرة باستخدام قوتها العسكرية في قطاع غزة سوى تأكيد أنها فقد قدرتها "المقاومة" في الضفة والقدس، التي كانت في قمتها خلال عهد المؤسس الشهيد الخالد ياسر عرفات (وكل تبريراتهم ليست سوى تأكيد أن سلوكهم هو للبقاء في السلطة وليس غيرها).

عندما تبدأ حركة المساومة على "وقف إطلاق النار" تدرك موضوعيا أن الأمر ليس بين قوى "مقاومة" وسلطة احتلال، بل بين "سلطة وسلطة"، وذلك ما هو ناظم سلوك حماس الأمني – السياسي...دون أي انتقاص من نتائج الحدث الكبير التي هزت سكونا، يبدو أنه بدأ يسير في مسالك غير المسالك، ولكن دون فقدان مسار الحقيقة السياسية.

حماس رسميا أكدت المؤكد، أن مواقفها رهن بمصلحتها السياسية كحركة سلطة ونظام وليس غيرها، وستعمل كل ما يمكنها من خدمة ذلك الهدف، فهل هو خطأ أم صواب...تلك مسألة قياسية ترتبط بمجمل أهداف كل قوة وفصيل.

كان لحماس أن تصدر بيانيا اعتذاريا أو توضيحيا عما قالته عن اتفاقات التطبيع بشكل عام، والمغرب بشكل خاص، أو توضيحا مناسبا، بدل أن تذهب وتنقلب راسا على عقب بمواقف من التخوين الى التثوير.

ومسبقا لن يطول أمر موقف حماس من خطوة منصور عباس بدخول "المطبخ الصهيوني"، عندما تبدأ حركة الخدمات الخاصة بينهما...فعندها سنرى ما هو غي الذي نرى ونسمع...وكاشف المصباح لها قريب وجدا!

الجهل السياسي لا يحمي الأغبياء والساذجين...حكمة من رحم حركة تاريخ النظم والقوى والأحزاب حكما ومعارضة...فلا وجود لـ "النقاء السياسي" سوى عند الواهمين!

ملاحظة: فضيحة لقاءات كورونا تتطلب فورا استقالة الحكومة، ثم تحقيق علني ليس لاعتبار شبهة فساد، فتلك لا غرابه فيها، بل لأن السلطة ذاتها باتت مسخرة للي رايح واللي جاي...صراحة شكلكم معيب جدا!

تنويه خاص: صمت حماس على اتهام "الوزير" زيارة لها يكشف فضيحة من جانب آخر...معقول بدأت سياسية "تطهير عرقي" لبقايا "حكومة السلطة في رام الله"...شكلها هيك!

"القطبية الثنائية" خطر على القضية الفلسطينية وجب كسرها!

كتب حسن عصفور/ منذ أن نجح تحالف الشر في تمرير "صفقة الانقسام" عام 2006 لغطاء "ديمقراطي"، والمشهد الفلسطيني يعيش أحد أسوأ فتراته السياسية، منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، عبر رصاصة قوات العاصفة – فتح.

وبعيدا عما يقال من "خرافيف المنجزات"، التي يلجأ لها بعض المصابين بكساح التطور والنمو، فلم يشهد المشروع التوراتي – التهويدي عصرا من تحقيق كثيرا من "أضلعه الفكرية – السياسية" سوى في العهد الانقسامي، الذي تقوده بامتياز نادر قطبية ثنائية" جسدتها حركتي فتح وحماس، ليس انقساما داخل المجتمع فحسب، بل قاد الى حالة انقسامية كيانية – جغرافية، تتبلور نحو سياسية تمييز وظيفي يقترب من الملمح العنصري، بين موظفي الضفة والقدس مع قطاع غزة.

منذ عام 2007، وحتى تاريخه، تعمل قوى الثورة المضادة، بكل أساليب الممكن للحفاظ على استمرار الحالة الانقسامية، التي وصفها جهاز أمن دولة العدو القومي بأنها "البيضة التي تبيض ذهبا سياسيا لها"، ولذا ستعمل كل ما يمكنها كي تبقى قاطرة الانقسام حاضرة، بل وستجد وسائل مستحدثة لتعزيزها وتطورها، لتصبح ذات أبعاد جديدة، في جوهرها التشكيك من هذا بذاك في كل خطوة أي كانت طبيعتها، ليصبح "الشك التخويني" جزءا مغذيا كي لا يذهب ريح بيضة الذهب الإسرائيلية.

ولذا، مسبقا كل حوار يتم الحديث عنه، او الدعوة اليه وفق "الشروط القائمة"، بسيطرة "الثنائي الانقسامي" ليس سوى تدوير الزمن لتكريس واقع مستمر، ودون الالتفات لتصريحات ساذجة، يطلقها هذا أو ذاك بين حين وآخر، انهم مصرين على الذهاب الى حوار وطني وصولا لـ "وحدة وطنية"، كلام بات يمثل انعكاسا للغباء المستحكم.

والحقيقة السياسية التي يمكن استدراكها، من تجربة "الثنائي الانقسامي"، أن غياب حالة "الردع الشعبي" كانت جزءا رئيسيا مع تغذية دولة العدو القومي وأجهزتها الأمنية – الإعلامية، ولذا قبل البحث عن أماكن حوارية جديدة، أو انتظار "الوحي الوحدوي" لـ "حل العقد وفكها"، يجب إعادة التفكير في قواعد العملية السياسية، وخاصة أسس الحوار في ظل "القطبية الثنائية".

وأول خطوات تصويب المشهد الانقسامي، تبدأ من كسر ثقافة الهيمنة القطبية، التي يكرسها كل أعداء الشعب الفلسطيني، للذهاب نحو خلق "مركز سياسي جديد"، من قوى تتفق على قواعد محددة، مرتبطة بتغيير المشهد الانقسامي أولا، وليس مرتبط ببرنامج وطني سياسي شامل، كيلا تبدأ حركة الانقسام بين مكونات "القطب الجديد"، قبل الانطلاقة.

عمليا هناك قوى يمكنها أن تعيد تصويب حقيقة ميزان القوى الذي يعيش "مكذبة القدرة الثنائية"، وكل ما دونهما ملحق لطرف منهما، ما يمثل عائق نفسي سياسي لكسر تلك "العقدة المزمنة"، وكأنها حقيقة ثابتة، لا يمكن تجاوزها.

وعودة لاستطلاعات رأي خلال الحديث عن الانتخابات، وما قبل الحرب الأخيرة، أكدت مجملها، ان هناك قوى صاعدة وبسرعة نحو كسر النمطية السائدة، رغم أن تلك الاستطلاعات تجاهلت حركة الجهاد، كونها لم تكن طرفا انتخابيا، فذهب مؤيديها توزيعا لغيرها، ولكن بحساب أرقام استطلاعات الرأي وحركة الجهاد، يظهر بكل وضوح أن هناك قطب ثالث ورابع يمكنه أن يكون قوة لكسر الفعل الانقسامي وحركتيه.

موضوعيا، يمكن للجهاد، مع تيار الإصلاح وتيار ناصر القدوة (كلاهما من رحم فتح)، الى جانب بعض فصائل منظمة التحرير العمل على خلق مراكز ثقل جدية وحقيقية، تعلن أن هناك ما يمكنه أن يحدث التغيير، وأن "القطبية الثنائية" ليست

قدرا ولن تكون، وكل ما هو مطلوب عملية تنسيقة محددة لهدف محدد، كي لا يتوه الأمر في دهاليز "الشعارات الكبيرة" و"الأهداف الضبابية" التي تبدأ بتحرير كل فلسطين الى البحث عن راتب نهاية الشهر...

نعم، بالإمكان جدا كسر الاحتكار الثنائي، عمليا ونظريا، بأسرع مما يعتقد محور الشر الانقسامي، وكل ما هو مطلوب نداء أولي من بعض الأطراف، كي تلتقي لتبحث آلية انهاء النكبة الانقسامية، من خلال قاطرة "المركز القطبي الجديد".

وهنا رسالة مباشرة الى زياد النخالة أمين عام حركة الجهاد، التي كانت القطب العسكري الثاني في معركة "سيف القدس"، ان يبادر ويعلن نداء كسر "القطبية الثنائية" كخطوة انطلاق لإنهاء الحالة الانقسامية، ودونها يصبح الكل شريكا في مؤامرة تمرير المشروع التهويدي بقاطرة الانقسام...

دون نداء التغيير العملي، لا عزاء لكل شعارات التحرير والثورة...فكلها تصبح كذبا في كذب مركب لاستغلال وطن وقضية لمصالح حزبوية رخيصة!

ملاحظة: فتح خبر "أمد" عن صفقة اللقاح نفقا جديدا للبحث عن "اللهو الخفي"، الذي عقد تلك الصفقة...فضيحة لن تنتهي باتهام فاضحيها بأنهم متصيدون في الميه العكرة...هو في أعكر من هيك يا عار!

تنويه خاص: نصيحة لقائد حماس في قطاع غزة السنوار، أن يعمل حظر إعلامي شامل على بعض شخصياتها...فكل حكي منها يقابله خسارة أسرع من البرق مش بس على الحركة بل على القضية وهذا هو الأخطر!

الى الرئيس عباس...منع سرقة المنظمة ليس خطابا وحشرجة

كتب حسن عصفور/ في خطاب قد يكون الأول له منذ تنصيبه رئيسا (عاما) عام 2005، يتحدث الرئيس محمود عباس بتلك اللغة واللهجة الانفعالية في ختام مجلس ثوري فتح (م7)، بل وربما اشارته للزعيم الخالد ياسر عرفات لم يستخدمها طوال تلك الفترة الزمنية.

الانفعالية – الحشرجة التي استخدمها الرئيس عباس حول منظمة التحرير وحركة فتح، بل اللجوء لمصطلحات تستحق أن يقف أمامها كل أعضاء الحركة ومعهم الشعب الفلسطيني، عندما يعلن عدم السماح بسرقة المنظمة وخطفها، والحفاظ على فتح الإرث والمستقبل، دورا ومكانة.

ما قاله، هو اعتراف صريح، بأن الفترة الماضية، أدت الى مسار أنهك المنظمة وفتح، وأضاع كثيرا من تاريخ الثورة مكاسبا وقدرة وفعلا، وكان عليه هو قبل غيره أن يسأل، من سمح ولماذا حدث ذلك ليصبح الحديث بما تحدث الرئيس بطريقته المعتادة عندما يجد ذاته في أزمة ما.

الاعتراف بالحق الوطني فضيلة سياسية، ولكنها تصبح أذى سياسي أكبر ما لم يتم تصويب كل ما أدى الى تلك الخطيئة التي باتت خطيئة وطنية كبرى، بحيث أصبحت المنظمة اسما بلا مسمى، كيانا بلا أثر ولا دورا، وحركة فتح تعيش "أزمة سياسية – تنظيمية" يمكن القول أنها قد تصبح "وجودية"، ما لم يتحرك كادرها فعليا لحمايتها، من ذاتها أولا وليس من غيرها.

الخطر الحقيقي على منظمة التحرير ليس من بعض الباحثين عن استبدالها، فتلك مسألة يقف الشعب الفلسطيني بفطريته الوطنية حارسا أمينا لها، ولكن الخطر الفعلي عليها من ممارسات رئيسها وإطرها، التي تحولت الى هياكل لا قيمة لها على الاطلاق، وأصبحت "هيكلا عظميا" قارب الانتقال الى متحف الرئيس ياسر عرفات، شارك فيه الى جانب الرئيس كل فصائلها، التي وافقت بجبن غير معهود للرئيس عباس مصادرة قانون منظمة التحرير، وتمرير "أحقاه الشخصية السياسية"، خلال عقد المجلس الوطني في المقاطعة عام 2018.

بداية تدمير منظمة التحرير، عندما بدأ الرئيس عباس حرب تصفية وحصار لكل من لا يقول له "أمرك سيدي"، وليس حاضر، فتلك كلمة لم تعد ترضيه، قام بتصفية من يعتقد أنه ليس له، من عضوية المجلس الوطني ثم المركزي وأخيرا التنفيذية، التي قام بتغيير مهامها ومسميات دوائرها، ومنع انتخاب رئيس الصندوق القومي لأول مرة منذ تأسيسها عام 1964، وبعد ذلك شطب كل حضور عملي للتنفيذية حتى وصل الأمر بشغور عدد من الأعضاء ومنهم أمين السر، دون ان يهتز ليدرك قيمة ملئ الشغور.

وتلك بعضا من جوانب أكملها الرئيس عباس، بعدم القيام بأي جهد حقيقي لبناء "شراكة" مع حركتي حماس والجهاد، خاصة بعد توفرت فرصة "ذهبية سياسي" يناير 2017، عندما توافقت الحركتان مع فتح ورئاسة الوطني وفصائل المنظمة، لكن الرئيس عباس قام بشطب الاتفاق دون أي يهتز له رمش، اعتقادا أنه "الأعلى"، ولا يحق لأي كان فرض عليه تغييرا يجب أن يحدث.

خطف منظمة التحرير بدأ عمليا عندما أصبحت كل قراراتها مهزلة بيد مكتب الرئيس منذ عام 2015، لا ينفذ منها قرارا واحدا، ولا يقيم وزنا لأي من فصائلها وأعضائها، وأصبح كل شيء رهن به ومكتبه.

خطف المنظمة وسرقتها بدأ عندما تحولت من قيادة الفعل الوطني بكل مكوناته، الى إطار أرشيفي بين مكتب وآخر، لا قيمة لها في القرارات المصيرية.

سرقة المنظمة بدأت عندما أصبح مال الصندوق القومي سلاحا من أجل محاربة المعارضة وتعزيز المنافقين، ففقدت المنظمة روحها الكفاحية التي بنيت عليها منذ إعادة البناء عام 1968.

الخطف والسرقة بدأت بفرض رغبة أمريكا على المنظمة بانتخابات ليس لصالح القضية الوطنية عام 2006، وما تلاها من ممارسات وسلوك كرس أول حالة انقسامية كيانية وسياسية تمثل الخطر الحقيقي على قضية فلسطين وتمرير المشروع التهويدي.

وحول فتح، فلا يحتاج الانسان تعدادا لما حدث، فيكفي انتخابات 2006، وآخر استطلاعات رأي وما يحدث بها من تمرد نادر في قطاع غزة رفضا للتمييز العنصري في الراتب والوظيفة، بعد أن كانت غزة رافعة ثورية للحركة، باتت رافعة لخطر يهددها.

ولعل معركة الشيخ جراح ومعها أيام الحدث الكبير خلال 11 يوما، وما رافقها من رفعة شأن حماس مؤشرات لا تحتاج لتبيان، وبالقطع ما أصابها بها من "تشقق عميق" أي كانت تفسيرات البعض المستفيد.

الرئيس محمود عباس، حماية المنظمة والثورة، لن ينتهي بخطاب انفعاليته تنتهي بانتهاء زمنه، بل بخطوات عملية تبدأ من اليوم وكلها معلومة ولا تحتاج سوى

إعادة ترتيبها، تبدأ بالإعلان الفوري عن بدء تنفيذ قرارات فك الارتباط بدولة العدو، وتشكيل إطار وطني يضم حركتي حماس والجهاد الى جانب اللجنة التنفيذية، ليصبح إطارا حقيقيا، مستندا الى وثيقة بيروت، ومنها تنطلق عملية ترتيب تشكيل مجلس وطني فلسطيني.

منع سرقة المنظمة ليس خطابا متحشرجا ابدا، بل تنفيذ كل ما سبق الاتفاق عليه، ووقف سياسة مطاردة "خصوم الرئيس الشخصيين والسياسيين"، واعتبار أن المنظمة هي ممثل الشعب وليس ممثل الرئيس، والفرق جوهري.

حماية فتح، تبدأ من وحدتها ومنحها حق الفعل الكفاحي قبل الوظيفي...

الخطوات كلها متوفرة سيادة الرئيس، ولا تحتاج سوى أن تطلب من مكتبك سؤال محرك البحث "غوغل" لتعرفها، لو حقا أنك تريد منع سرقة المنظمة والثورة وتحمي فتح، وغيرها يصبح اللص والسارق معلوما اسما وصفة...!

ملاحظة: اغتيال نزار بنات سيكون ثمنه عقابا ومطاردة للسلطة ما يفوق قدرتها على الاستيعاب...لعل ما حدث يكون الضربة التي تعيد الاعتبار للإنسان في زمن سلطة الرئيس عباس...أيامكم الجاية كحلي!

تنويه خاص: شكلها تشكيل لجان تحقيق حكومة اشتية لن تتوقف...عفكرة هاي اكتر حكومة شكلت لجان تحقيق ولا مرة الناس عرفت شو صار فيها!

الى فتح وحماس: حاذروا ارتداد مفاعيل "الحدث الكبير" الى الداخل الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ ما أن أعلنت الشقيقة الكبرى مصر نجاحها في التوصل لوقف إطلاق النار، بعد 11 يوما من حدث فلسطيني هز أركان البلادة السياسية المحلية قبل الخارجية، سارعت الأطراف الفلسطينية كل حسب تموضعه داخل الحدث الكبير، بالاستعداد للقادم الجديد.

منطقيا، وحسب تاريخ الثورة الفلسطينية، كان يجب أن يصبح التطور الهام قوة دفع أو قاطرة لإحداث نقلة نوعية في ترتيبات جدول الأعمال الوطني، وفقا للممكن منها أولا، بما يمنح أبواب ثقة سياسية عملية، كي لا يبدو الأمر بين طرفين أحدهما منتش الى حد "التخمة الاحتفالية"، وآخر مصاب بحالة انكسار الى حد "الهزيمة".

مشهد كان يفرض طريقا "تقريبيا" لجسر الهوة بين "مشهدين" يحملان داخلهما عناصر التعطيل، دون الذهاب الى "لقاء قيادي فوري" بين طرفي الحالة الفلسطينية، وربما هناك كثير من سبل التواصل دون ذلك، تبدأ بتفاهم حول عناصر سياسية – إعلامية تعزز نتائج "الحدث الفلسطيني"، ورسم خطوات تفاعل كفاحية مباشرة في الضفة والقدس، خاصة في المناطق المهددة بالتطهير والإخلاء، عبر لجان محلية تقود الفعل الشعبي فيها.

لم يكن أمرا معقدا ابدا، التواصل بين أطراف الحركة الوطنية لترجمة "تعاون" لمواجهة التهويد والتطهير، دون الذهاب الى تشكيل "أطر كيانية" تبدو كأنها محاولة فرض معادلة على حساب معادلة، لأن المشاركة الكفاحية الميدانية، هي لا غيرها من يؤسس لثقافة الوحدة والشراكة، أسرع وأعمق كثيرا من تأسيس "شراكة الصالونات السياسية" عبر العواصم ولقاءات الزوم بينها.

ولأن مؤشرات "الردة السياسية" لمفاعيل الحدث الكبير بدأت تطل برأسها، وسريعا جدا في الداخل الوطني، من خلال مظهرين يكملان بعضهما البعض، ستكون نتيجته كارثية على القضية الفلسطينية، وخدمة "تاريخية" لعدو أصابه ارتعاش لم يكن محسوبا، ولم ينته بعد صداه، ردة ستكمل أبعاد "المؤامرة الانقسامية"، التي صنعتها دولة الاحتلال خدمة لمشروعها التوراتي.

سريعا، بدأت أوساط وكتاب من حركة حماس اعتبار نتائج "الحدث الكبير"، وكأنه نصر على منظمة التحرير وحركة فتح ورئيسها محمود عباس، دون أي تدقيق سياسي بأن الذهاب بعيدا في تلك الخلاصات السياسية، دون تمييز بين ما لحماس وتحالفها من حق مشروع يجب أن يكون في التأثير الوطني العام، وداخل "المؤسسة الرسمية الشرعية"، وبين حركة استبدال تمثيلي تقوم على أوسع حركة

تشويه لتاريخ الثورة والمنظمة، وكأن التاريخ بدأ مع حماس وبالأدق بعد 10 مايو.

أفكار لم تعد سرية ابدا، وليست همسا أو جزءا من تعبئة داخلي حزبوية، بل خطاب علني صريح في مختلف وسائل إعلام حماس، بأسماء معلومة، وكأنهم في سباق مع الوقت خوفا من "تآكل" القيمة السياسية للحدث، ولذا الثمن فورا وغيره خسارة.

فيما ذهبت أوساط من حركة فتح، وأن لم تصل الى مستوى الفعل الحمساوي بالكتابة العلنية، التشكيك في أبعاد "الحدث الكبير"، وإعادة انتاج التاريخ بما يلقي كل الشبهات على حماس التأسيس والدور والسلوك، وتبني روايات بعض غير الفلسطينيين، من التشكيك بالمعركة الأخيرة، وكأنها "مؤامرة تسويقية" لصالح حماس لتصبح "بديلا" مقبولا عن فتح والمنظمة.

ما يحدث، بوعي أو بغباء أو صربعة ما، هو تطبيق "مستحدث" لمناورة إسرائيلية لزرع نار الفتنة السياسية بين قطبي الحركة الفلسطينية، لاستدامة الهدية الذهبية للمشروع المعادي المعروفة إعلاميا باسم "الانقسام"، فمن يعتقد، أي كان وتحت أي ظرف، يمكنه وراثة منظمة التحرير، بكل الدعم الموعود ليس سوى جهول مطلق، وكل من لا يرى قيمة حماس في المشهد وخاصة عبر السنوات الأخيرة، ليس سوى غبي ومصاب بعمى مزمن...

حماس لن تكون البديل أبدا، وكل مغريات ذلك ليس سوى مصيدة لها، وفتح لن تستمر في قيادة المنظمة بطريقتها التي سادت، وكأن الأمر طاب لها...بعد أن خسرت دورا وواقعا ومكانة تنظيمية، وما أصابها من تشققات لم تعد هامشية ابدا.

قبل فوات الآوان، مطلوب من قيادة حماس أولا، ومن زعيمها في قطاع غزة يحيى السنوار تحديدا، التصدي الفوري والسريع لوقف كل حملات إعلامية تبحث تشكيل بديلا سياسيا وشطبا لتاريخ ثورة ومنظمة، وإعادة تنظيم الحركة السياسية نحو قفزة قيادية بوعي للدور وليس بهوس بدور...

مطلوب من الرئيس محمود عباس دون غيره، ان يصدر توجيها فوريا لأبناء فتح عدم الذهاب الى الفخ المعادي للتشكيك بحدث فلسطيني كبير...وأن يتم وقف الخلط الضار بين اختلاف مع حركة واختلاف على حقها الوطني – السياسي...حماس ليست رقما عابرا، والجهاد ليس رقما تابعا، فمنظمة التحرير بدونهما "بطة عرجاء"...

ملاحظة: تقرير "واشنطن بوست" عن مؤامرة ضد الأردن والإطاحة بالملك، بمشاركة الفاشي نتنياهو رسالة أن الكيان لا يبحث سلاما ولا استقرارا لبلادنا أي كانت معتدلة أم مش معتدلة...مفيد لبني فلسطيني قراءتها صح!

تنويه خاص: مهم جدا للإعلام الفلسطيني والعربي تصدير التطرف والإرهاب الديني المتنامي في دولة الكيان...صورة الانفتاح مع بعضهم البعض تتكسر...الفاشية لديهم مش ضد الفلسطيني بس!

الى قيادة حماس: لستم "البديل المنتظر"...فحاذروا!

كتب حسن عصفور/ سارعت حماس، وقبل غيرها، من قوى معركة الـ 11 يوما مع دولة الكيان الى العمل لقطف ثمار الحدث سياسيا، وتكريس انها دون غيرها من صنع "الفخر الوطني"، وذهبت الى عمليات استعراض عسكرية لم تكن يوما جزءا من سلوكها العام، ليس لعجز بل لأن الأمر مرتبط بالعلاقة بينها وأهل قطاع غزة، الذين يعيشون واقعا هو الأصعب إنسانيا منذ انقلابها يونيو 2007.

مبدئيا، حق لحماس أن تبرز قيادتها ودورها في "الحدث الفلسطيني" طوال الـ 11 يوما، وما كان له من أثر يمكن اعتباره نقطة فصل سياسية، لو تم التعامل معه كحدث وطني، وليس استثمارا حزبيا، ومن حقها أن ترى فما كان تعزيزا لدورها ومكانتها في المعادلة السياسية الفلسطينية، بل وتفرض رؤية ليست كما كانت قبل "الحدث المايوي".

وبعيدا عن البعد الاستعراضي الذي سيكون له عواقب غير مفيدة لاحقا، بل وستيرك آثارا منفرة، ما لم يرتبط ذلك بالبحث عن مخارج فعلية للمحاصرين وطنيا وإنسانيا، وما يرتبط به من إعادة إعمار سياسي وبنائي، كون المعركة كما قالت أطرافها المسلحة، انها تهدف لنصرة القدس وليس لنصرة فصيل، ودون تحقيق تقدم حقيقي في مسار الإعمار السياسي والإنساني سيكون للحرب نتائج أخرى، وليت البعض يعود بالذاكرة للأيام التي تلت الحروب الثلاثة ضد قطاع غزة، وما كان من ترويج وفرح واستعراض وما أصبح المشهد لاحقا.

ولكن، قد تمر حركة البعد الاستعراضي لحماس لخطف ما يمكن خطفه من "مرابح سياسية" قبل تبريد الجبهة النارية، سريعا، وتترك اثرا ما ليس بالضرورة أن يكون إيجابا، ولكن الذي قد لا يمر أبدا، بل ويفتح سياق من مسار ردة كبرى، ان يذهب البعض في حماس، بوعي أو بدونه، مخطط أم رد فعل غروري، الى بث مشروع أنها "البديل المنتظر"، على طريقة "المهدي المنتظر".

ولأن المسألة ليست "مجاملة سياسية"، فما بدا يتسرب من بينكم كلاما ونثرا وحركات مفتعلة لا تبشر "خيرا سياسيا" ابدا، وتعيد فتح باب الجدل، الذي كان يجب أن يغلق مرة واحدة والى الأبد، حول المواقف من منظمة التحرير والثورة، وتأسيس الحركة الإسلاموية في أواخر الثمانينات، ظروفا ودوافع واحتضان، جدال قد يطيح كثيرا بما بات "ربحا وطنيا".

أن تستعرض حماس قواتها في قطاع غزة تعزيزا لمكانتها في حكم القطاع والسيطرة عليه شيء، وان تنقل تلك الحركة الاستعراضية على التاريخ الوطني شيء آخر تماما، وذلك أول درس عليها أن تدقق كثيرا في حروفه، التي كان ثمنها ألاف من الشهداء بينهم قيادات الثورة وعلى رأسهم الخالد المؤسس ياسر عرفات، ومئات ألاف من الجرحى وآلاف من الأسرى، صنعوا "حكاية وطن"، وأعادوا رسم القضية الفلسطينية ليس على "خريطة وهمية" بل على أرض فلسطين لتؤسس أول سلطة كيانية في التاريخ، وأصبحت فلسطين بفعل تاريخ ثورة وشعب عضوا في الأمم المتحدة، وحاضرا بقوة في المجتمع الدولي.

حماس القيادة قبل العناصر، عليها مراجعة كل ثقافتها ما قبل معركة الحدث الفلسطيني، قبل أي فصيل آخر، وان تقف أمام دروسه السياسية الكبرى وتحدد

خياراتها بكل وضوح، هل هي جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية تاريخا ومستقبلا، أم أنها حركة نشأت موازية بتاريخ مواز لتصبح "البديل الشامل" لكل ما سبق...

لا يوجد منطقة وسطى بين الخيارين، وهي وليس غيرها من يقرر، أي خيارين تريد، وعندها لكل خيار رد ورد ...وسنترك مناقشة تفاصيل ذلك انتظارا لمعرفة أي خيارين تريد، مع قرصة سياسية لا يجب أن تفوت أمرها على قيادة يفترض أنها باتت على اطلاع عام، أن فلسطين لن تسمح لحركة "طائفية" ان تبني مستقبلها...

ونصيحة سياسية، على قوى الحوار الفلسطيني ألا تذهب الى القاهرة، قبل أن تعلن حركة حماس خيارها...دون ذلك تسيرون بأقدامكم الى هاوية تحضير "البديل".

ملاحظة: حسنا أن يتذكر الرئيس محمود عباس، تنفيذية منظمة التحرير وأطر حركة فتح ويلتقي بهم...لكن "الأحسن" ان يتذكر أنهما رافعتي المشروع الوطني مش "برقع" لشي تاني..مفهوم أم بدها تفسير "الطبري السياسي"!

تنويه خاص: بضع ساعات في الشيخ الجراح فرضت حضورا إعلاميا مدويا...فعل دون رصاصة واحدة كسر قيودا وحواجز لم تكن منتظرة...القوة الناعمة مع إعلام حيوي باتت فعل فاعل لا يمكن رده للخلف...آل الكرد سلاما!

بوابة الحل السياسي: "شراكة قيادية" بـ "أفضلية فتحاوية"!

كتب حسن عصفور/ منطقيا، كان للمواجهة العامة الأخيرة بعد 10 مايو 2021، ان ترسم لوحة لبداية سياسية فلسطينية جديدة، نحو صياغة البناء الوطني العام للخلاص من العهد الأسود والأسوأ في التاريخ المعاصر، عهد الانقسام، الذي بدون نهايته بشكل كامل، ستذهب ريح كل ربح ممكن، وسيبقى التغني به أثرا في مسار الذاكرة، أي كانت الذرائعية التبريرية.

الفلسطيني، الانسان والمؤسسة، أمام مشهد ربما يمثل "فرادة" لا تتفق مع المسار الذي كان خلال الحدث الفلسطيني الأخير، ليس بما عرف بمعركة "صواريخ غزة"، بل بالحالة الانتفاضية الشعبية في كل مكان داخل الوطن التاريخي وخارجه، حدث فرض ذاته على الواقع الإخباري العالمي، وأجبر الدولة الكبرى، خاصة أمريكا، ان تعيد ترتيب أولوياتها نحو الشرق الأوسط وقضيته المركزية الصراع الفلسطيني – العربي والإسرائيلي.

منطقيا، كان يجب أن يكون اليوم التالي للحدث الوطني الكبير، الذهاب الى تحديد مسار الخلاص من "الحالة الانهيارية" التي سادت منذ 2007 وحتى مايو 2021، رغم محطات مشرقة حينا وحروب تدميرية حينا آخر، لم تجذب تفاعلا وجوديا واهتماما دوليا كما الأخير، وتلك ميزة لها أن تفرض طريق الإعمار السياسي الفلسطيني المنتظر.

ولأن "الوطنية" العامة تراجعت كثيرا لصالح "الحزبوية" خلال "العهد الانقسامي"، كان المشهد الأول لما بعد الحدث تسارع الفصائلية لمحاولة "خطف النصر"، في حركة أرسلت أول رسائل سلبية للبعد القادم، بل أن الحالة الاحتفالية الحزبوية الفردانية أدخلت مظاهر من الشكوك السياسية للفعل الأخير، وكأنها محاولة استبدالية لحالة قائمة بحالة كانت تنتظر.

حماس ارتكبت "خطيئة سياسية" متسرعة، فيما بدأ وكأنها تبدأ رحلة الإطاحة بدور حركة فتح التاريخي، وأنها ترى أن ثمرة النصر آن قطافها بدور القائد وليس المشارك في القيادة، معتقدة أن العالم سيبدأ رحلة الاعتراف بذلك نتاج التطورات التي أنتجتها المعركة العسكرية، وتلك مسألة سارعت بفتح "أبواب الشك الجهنمي" في داخل حركة فتح، وغيرها.

كان يمكن لحماس أن تتقدم برؤية إعادة بناء المؤسسة الرسمية ضمن اعتبارات لا تمس بالدور التاريخي لفتح، ولكن دون اجحاف بالمكانة التي وصلتها حماس، وتلك معادلة تبدو معقدة، ولكنها ضرورة ولا يمكن اطلاقا، ان يكون هناك "إعمار سياسي" دون تلك المعادلة المعقدة، "شراكة القيادة" مع أولوية خاصة لـ "الشقيق الأكبر" فتح.

تمتلك حماس قوة منطقية لتتقدم برؤية "شراكة القيادة" بعد الحدث، ولذا تمييزها لدور فتح في تلك "الشراكة القيادية" لا يمثل تنازل الضعيف بل هو وعي خاص للحالة الفلسطينية القائمة، وأيضا لواقع أن الفلسطيني ليس ضفة وقطاع وقدس، بل جاليات ومخيمات و48، وفيها معادلة التمثيل لا تتوازى مع ما تراه حماس.

دون حل تلك المعضلة، "شراكة القيادة" وافضلية لفتح لا يمكن أبدا ان نتجه لمسار حوار ينتج حالة وطنية جديدة، تضع نهاية للعهد الانقسامي، أي كانت الحالة الراهنة، وكل ما تم تحقيقه من مكاسب سياسية سريعة، لن تؤدي الى التغيير المنتظر وما تعتقده حماس لن يكون، أي كانت تنازلاتها السياسية منفردة، ومن يعتقد أن المشهد العام قد يقبلها "بديلا" لفتح فتلك ستكون "أم الخطايا".

فتح والرئيس محمود عباس يعلمون جيدا، ان اللحظة الراهنة ليست هي الأمثل لحوار "ملائم" مع حماس، ولذا لن تسارع أبدا في البحث عن "مخارج" لبناء "الشراكة المنتظرة"، وستستخدم "المؤسسة الرسمية" التي تسيطر عليها سلاحا في مواجهة سلاح حماس الاستبدالي، خاصة وأن المنظومة العربية والدولية لم تكسر "جرة" فتح لصالح حماس، بعيدا عما يدار من معلومات متناثرة.

فرق كبير بين تعامل واقعي دولي – عربي مع حماس وبين استبدال مكانة فتح بمكانتها، ولذا لو أن حماس تبحث خروجا للعهد الانقسامي، هي من عليها ان تتقدم برؤية "الشراكة القيادية" مع أفضلية لفتح، كي تكسر كل صناديق الريبة السياسية التي تنتشر بسرعة فاقت سرعة صواريخ غزة، دون ذلك ستعود ريما الى حصارها وانتظار حقيبة المال القطري، وتهديد بين حين وآخر "خاوة خاوة"، فيما تسير معركة التهويد والتطهير العرقي في مسارها مع تشويش بين حين وآخر.

ملاحظة: جنين كما غزة دوما لهما منطق لا يتفق مع المفروض العام...تربكان دولة الكيان ومؤسستها العسكرية صاحب السجل الكبير لمرتكبي جرائم الحرب...سلاما للقبضة التي ترتفع صفعة في وجه العدو!

تنويه خاص: دانيال جادو شاب فلسطيني شيوعي المرشح الأبرز لرئاسة تشيلي... جادو على طريق شفيق حنضل التلحمي الشيوعي الذي كان زعيما للحزب الشيوعي في السلفادور...أمريكا اللاتينية تشرق فلسطينيا!

بولندا تعري عنصرية الصهيونية أكثر..وتفتح شهية الفلسطينيين!

كتب حسن عصفور/ منذ مصادقة البرلمان البولندي بأغلبية ساحقة حول مطالبات استرداد الأملاك التي سرقها النازيون من اليهود، بدأ جدل واسع، بل وغاضبا بين دولة الكيان والحركة الصهيونية من جهة، وبولندا من جهة أخرى.

بموجب القانون الجديد، سيجري إيقاف أو رفض أي مطالبات متعلقة باستعادة الممتلكات التي سقطت أثناء الهولوكوست، والتي لا تزال تحت التسوية، إضافة إلى ذلك، سيجري حظر الاستئنافات الجديدة للقرارات الإدارية التي اتُّخذت منذ أكثر من 30 عاماً.

من المتوقع أن يحد القانون من مطالبات استرداد الأراضي اليهودية التي استولى عليها النازيون، وأممتها بولندا بعد الحرب العالمية الثانية.

وشجب وزير خارجية الكيان يائير لابيد القانون واصفاً إياه بأنه "ضربة مباشرة قاصمة لحقوق الناجين من الهولوكوست وأحفادهم. وتلك ليست المرة الأولى التي يحاول فيها البولنديون التنصل من مسؤولية ما حدث في بولندا أثناء الهولوكوست".

وجاء الرد من رئيس الوزراء البولندي، بأنه بلاده لن تدفع يورو واحد، ومن قتل خلال الحرب لم يكونوا يهودا فحسب بل هناك مواطنين بولنديين من غير الديانة اليهودية

بعيدا، عن الأزمة السياسية – الديبلوماسية بين البلدين، فالجوهري الذي يجب على الفلسطينيين التعامل مع جوانب تلك الأزمة، واستخدامها في مجرى الصراع، ذلك البعد العنصري الذي ينمو بشكل مستمر، في الفكر الصهيوني، عبر التمييز بين "يهود وغير يهود"، متجاهلة أصل حق "المواطنة في كل دول العالم، وتضع خطا خاصا قائما على التمييز الطائفي.

معركة "أملاك اليهود" التي بدأت في بولندا، تلقي الضوء على عنصرية لم تسقط عمليا، منذ أن قامت الولايات المتحدة في ديسمبر 1991 بإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379، الذي اعتمد في 10 نوفمبر 1975، باعتبار "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار

جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين".

وتتزامن "معركة أملاك اليهود"، مع تنامي حركة الرفض للسلوك العنصري الذي تمارسه دولة الكيان الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، إعلاميا وقانونيا، خاصة بعد التقرير الهام لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، الذي يمكن اعتباره وثيقة إدانة تاريخية لإسرائيل الدولة والسلوك.

لعل الجامعة العربية، بالتعاون مع فلسطين، القيام من جديد بفتح ملف اعتبار الحركة الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وأن ممارسات دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين تتوافق وسياسة نظام الأبارتهايد، في داخلها عبر قانون "القومية" ومصادرة حق ما يقارب من ربع السكان اعتبار لغتهم الأصلية لغة رسمية معترف بها، أو في الضفة والقدس وقطاع غزة، حيث التطهير العرقي لم يعد سرا بل علانية، في الشيخ جراح وسلوان وأحياء مقدسية.

والى جانب البعد العنصري في موقف الحركة الصهيونية ودولة الكيان، فالحديث عن "أملاك اليهود" ومصادرتها لا تسقط، فهي مسألة تفتح الباب واسعا جدا لإثارة قضية "أملاك الفلسطينيين" او ما يعرف بـ "أملاك الغائب" في إسرائيل منذ اغتصاب فلسطين التاريخية، أملاك تم مصادرتها والتحفظ على بعضها، في سياق حرب شاملة، وما نتج عنها لا يمنح لها مصادرة حقوق ملكية فردية أي كانت الذرائع المستخدمة، لسكان البلاد الأصليين.

كثيرة هي الأبواب التي تفتحها إسرائيل لمطاردتها بكل السبل، ولكن ملاحقتها تحتاج تغيير جوهري في شكل المطاردة الساخنة لها، خاصة مع أفرزته نتائج حرب الـ 11 يوما الأخيرة، من ارتكاب جرائم حرب أجبرت الإعلام الأمريكي على الاعتراف بها، وكذا حملة التطهير العرقي في الشيخ جراح وسلوان، والتي أصبحت نموذجا للكفاح ضد سياسية الفصل العنصري الجديد.

المشهد الداخلي الفلسطيني لا يبشر خيرا بفعل ذلك، ولكن هل للجامعة العربية أن تفعل ما يجب فعله، وإعادة الاعتبار لجوهر قرار تم مصادرته في لحظة انكسار سياسية عربية...ذلك السؤال المنتظر فعلا جوابيا!

ملاحظة: محاولة بعض من قيادات "الأجهزة الأمنية" تحشيد عصبوية فتحاوية تحت بند ما يحدث من غضب شعبي بأنه "مؤامرة"، يمثل بذاته وجها لـ "المؤامرة"...بعضا من الصحوة يا فاقدي الحس الوطني!

تنويه خاص: الحديث عن "تدويل" اغتيال نزار بنات سذاجة سياسية قبل أن تكون قانونية...التاريخ دروسه لا تنتهي أبدا...فالتطرف لا ينتج خيرا أبدا!

تجربة إرهابية يهودية مستحدثة لإنقاذ "الزعيم"!

كتب حسن عصفور/ بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير ودولة الكيان عام 1993، سارعت القوى الأكثر تطرفا بقيادة الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو ومجرم الحرب أريك شارون، بصناعة تحالف لإسقاط الاتفاق الذي تجاوز التصويت في الكنيست بأصوات نواب عرب فلسطينيين في سابقة هي الأولى في تاريخ الكيان، حيث لجأت حكومة رابين لهم لتمريره بعدما عجزت عن توفير غالبية "يهودية".

التصويت في حينه، عكس قضية جوهرية، أن "الغالبية السياسية اليهودية" ترى في أي اتفاق مع ممثل الشعب الفلسطيني "خطر فكري – سياسي" على مفهوم "دولة اليهود"، خاصة البند المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها أرضا فلسطينية والولاية لهم عليها، وتأجيل موضوع القدس (بكاملها) الى مفاوضات الوضع النهائي.

تحالف الإرهاب السياسي الأول في دولة الكيان، رأى أن اعتبار الضفة فلسطينية هو ("تنازل تاريخي عن قلب إسرائيل" وما يسمونه "يهودا والسامرة")، وتأجيل القدس يمثل اعترافا أنها ليست لهم وعاصمتهم، وبدأت حملة التحريض على اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية، التي كانت شريكا مع ممثل الشعب الفلسطيني منظمة التحرير ورئيسها الخالد ياسر عرفات، وتنامت الحركة التحريضية حتى وصلت الى أوجها بعد توقيع الاتفاق المرحلي الانتقالي سبتمبر 95، حيث بدأ تنفيذ بناء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة، وقاد نتنياهو –

شارون واحدة من أكبر المظاهرات التي اعتبرت رابين "إرهابي"، حتى تمكنوا من اغتياله، في سابقة هي الأولى منذ عام 1948، لتزرع طريق الإرهاب ليس ضد الفلسطيني فقط، بل بدأت بخلق مسار إرهاب ضد "يهود".

في عام 2021، أعلن نتنياهو، ذات الرجل الذي قاد أول تحالف إرهاب سياسي، وأدى الى اغتيال رئيس حكومة ووزير جيش سابق وأحد أهم رؤساء أركانه، رفضه لأي تغيير حكومي يطيح به خارج دائرة الحكم، ما سيفتح الباب لنهايته ليست السياسية فحسب، بل والشخصية أيضا، حيث السجن ينتظره وفقا لكل المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام العبرية.

نتنياهو، يجد صعوبة أن يكون حزبه الرئيسي الليكود هو عنوان التحالف الإرهابي الجديد، الذي يسعى بكل الطرق لإشعال فتنة سياسية – أمنية لن تقتصر على حركة اغتيال شخصية سياسية فحسب، كما حدث مع رابين، بل أنها ستأخذ أبعادا جديدة داخل الكيان ذاته، كون الأمر ليس متعلقا فقط بالعلاقة مع الفلسطينيين، كما كان عام 1995، بل يرتبط بجوهر إسقاط رأس التحالف الإرهابي نتنياهو، وتلك هي المسألة الجديدة – المستحدثة.

"التحالف الإرهابي" القديم بقيادة نتنياهو اغتال رابين لأنه اختار السلام مع الفلسطيني، فيما التحالف الإرهابي المستحدث يحرض على القتل والاغتيال بعدما بات إزاحة نتنياهو من المشهد أمرا حتميا، ولذا سارع جهاز الشاباك ورئيسه، وهو صديق شخصي جدا لنتنياهو بالتحذير العلني من مخاطر التحريض المتنامي من قبل أطراف "يهودية" ضد "أطراف يهودية"، هي عمليا من أحفاد حركة الإرهابي كهانا.

تغيير مسار تحريض التحالف الإرهابي ومسبباته، تمثل التطور الأهم منذ عام 1995، والانتقال من ممارسة الإرهاب التوراتي ضد الفلسطينيين، الى كل من ليس معهم، وخاصة من قوى يهودية تبحث تشكيل حكومة جديدة، هو الأمر المستحدث الذي يستحق المراقبة السياسية، خاصة وأن الإدارة الأمريكية الراهنة بدأت تدرك خطر ذلك التحالف على الاستقرار السياسي في المنطقة وآفاق بناء السلام من جديد.

تحالف الإرهاب التوراتي المستحدث بقيادة نتنياهو، لم يعد خطرا على الفلسطيني فحسب، بل وعلى كل من ليس معهم وحتى لو كان منهم كما بينيت...وتلك مسألة تستوجب التدقيق لما هو قادم!

ملاحظة: من باب النصح السياسي، على القائد الصاعد يحيى السنوار ألا يذهب بعيدا في إطلاق الكلام والتهديدات بمناسبة وبدونها... الشعبوية مش هيك أبدا... فحاذر منها لأنك أصبحت خيارا وطنيا أكثر من كونك حمساويا!

تنويه خاص: جيد أن تخجل الخارجية الأمريكية من استخدام وصف "اتفاق إبراهام" لاتفاقات التطبيع الأخيرة...اتفاقات لم تقدم خطوة سلام واحدة، بل خدمت تحالف الإرهاب بقيادة السجين القادم اللص نتنياهو!

جريمة الاغتيال والعقاب...والاستغلال السياسي الضار!

كتب حسن عصفور/ أقدمت أجهزة أمن السلطة في الخليل على ارتكاب جريمة إنسانية كاملة الأركان، كشفت مخزون حقد لدى منفذي العملية، يشير الى أن هناك عملية تثقيف خطيرة جدا تجري داخل الأجهزة الأمنية ضد الآخر، والآخر لدى السلطة الحاكمة هو كل من ليس خانعا، مطيعا مستسلما لما يريده "الحاكم بأمره...ولأول مرة منذ تأسيس السلطة تتم عملية اغتيال ليس داخل السجن، كما حدث سابقا مع مخالفين قتلوا في معتقلات طرفي النكبة "سلطة رام الله وسلطة غزة".

اغتيال نزار بنات، بعيدا عن كل مواقف وعلاقات واتصالات، يمثل تعبيرا مكثفا عن خطر حقيقي يتعلق بـ "ثقافة الأجهزة الأمنية"، لأن الاغتيال السريع ظاهرة تنذر بأشد أنواع الخطر والجريمة التي يمكن أن تتكرر.

وبالتأكيد، سارعت مختلف الأطراف، بحق أو بانتهازية، الى إدانة الجريمة التي يجب أن تدان، وتجاهلوا ما هو أخطر من الاغتيال، الثقافة التي أوصلت عناصر

الى تنفيذ القتل لمواطن فلسطيني، وكأنه "عدو"، بل ربما أكثر منذ ذلك، من هنا يجب أن تبدأ حركة المحاسبة والعقاب.

الحديث عن محاكمة منفذي العملية أمر تقني جدا يمكن أن يحدث في كل لحظة، رغم انه كان يجب أن يكون قبل أي قرار آخر، وقف كل من له صلة بأمر الاعتقال عن العمل، ليس دفاعا عن حق انسان فقط، بل حماية لحقوق الناس في حق التعبير، لتصل الى من قام بالإعدام بيده.

بالتأكيد، عدم اتخاذ أي قرار بذلك، يشير الى استخفاف سياسي وقانوني من قبل السلطة الحاكمة في رام الله، وتجاهل للبعد الخطير فيما يتصل بتلك العملية التي فتحت أبوابا متعددة ليس عليها فحسب، بل على المشهد الفلسطيني بكل أركانه.

لو كانت عملية الاغتيال "حدثا فرديا" به تجاوز، وليس موقفا رسميا أو تعبئة ثقافية لعناصر الأجهزة الأمنية، لكان قرار الرئيس فوري باتخاذ سلسلة قرارات عقابية الى حين بدأ تحقيق حقيقي، وليس لتمرير الوقت، ولكن ما حدث من تجاهل لجوهر عملية الاغتيال، وتغييب أول خطوات العقاب يكشف أن الأمر يتجاوز "خطأ سلوك" أدى الى عملية القتل.

سلوك قيادة سلطة رام الله المستهتر بما حدث هو بذاته خطر مضاف، بأن الأمر قد يصبح نهجا وسياسة ضد كل معارض لسلطة الرئيس التي باتت مطلقة، بلا قانون حاكم، ولا مرجعية يمكن أن تضع قيودا على استخدامها، وتفتح باب تنفيذ مقولة "السلطة المطلقة باتت مفسدة مطلقة" آن أوان حصارها.

ما حدث من جريمة اغتيال، هو نتاج عملي لبيان قوى سياسية، عندما وافقت على مصادرة القانون الأساسي، ومنح الرئيس محمود عباس كل السلطة القانونية واعتباره مرجعيتها، في سلوك جسد قمة الانتهازية السياسية، وأول مقدمات فساد الحكم.

"هبة الغضب" ضد جريمة الاغتيال، فتحت الباب على مخاطر غياب القانون وبالتالي مصادرة الحق، ما أدى الى عمليات تصفية سياسية لـ "معارضي الرئيس" بطرق مختلفة، الطرد من العمل والمكانة الوظيفية أو الفصل من تنظيم، الى حملة اعتقالات لم تتوقف، وكلها أفعال أكثر خطورة إنسانية – سياسية من

الاغتيال، لأنها مظاهرة أخرى له، لكن الصمت عليها أو معارضتها بشكل خجول جدا، كان مقدمة عملية لاغتيال مباشر.

الصمت على جرائم اغتيال نفذتها حماس في قطاع غزة قبل أشهر ضد شاب فلسطيني وموت عشرات في منطقة وسط قطاع غزة، نتيجة ما أسموه "إهمال" دون حساب حقيقي للمجرمين، كان من عناصر تشجيع سياسة تصفية "الخصوم".

الصوت الأخير في عملية اغتيال نزار، لم يكن من قبل بعض القوى دفاعا عن حقوق مواطن، ولا نيلا لحقوق انسان، وليس رفضا لمبدأ "الجرم"، بل بعدا يحمل أبعادا انتهازية سياسية تهدف الى استخدام نحو مصالح حزبية وتقاسم وظيفي جديد.

لو حقا حركة حماس تحديدا، تريد عقاب مرتكبي الجريمة، عليها أولا أن تصدر بيانا تعتذر فيه رسميا لأهل عصام السعافين وتعلن أنه "شهيد الوطن"، كما تعلن أن قتلى "حريق النصيرات" هم شهداء، وأنها ستقوم بتشكيل لجنتي تحقيق وطنية مستقلة في كلا الجريمتين، لو كان صدق رفضها لمبدأ الجريمة.

ولذا من أجل المحاسبة والعقاب يجب "فك ارتباط" بين مستغلي الجريمة لأغراض سياسية، وبين الباحثين عن إرساء القانون ومعاقبة كل من هو مسؤول عن الاغتيال، والخلط هنا يمثل إساءة وضررا حقيقيا بالجرم الكبير.

وعلى سلطة رام الله أن تسارع في العقاب قبل أن تدقع هي ثمن العقاب...وهناك من يريد خلط الأوراق لغايات لم تعد مجهولة، منذ إطلاق حاكم خليجي سابق "تغريدة الرحيل" ومذكرة سريعا غابت بعد أمر محركها، كما أن العدو القومي ليس طرفا "نزيها - محايدا"، كما يظن الساذجين!

ملاحظة: "يا أعداء السلطة اتحدوا"، بعد جريمة الاغتيال، شعار تضليلي خطير تستغله "أطراف لغاية غير سوية"!

تنويه خاص: متغيرات هامة جدا داخل أمريكا لصالح الشعب الفلسطيني، تمر دون أي اهتمام رغم قيمتها التاريخية، لأن البعض لا يريد خيرا سياسيا لفلسطين،

ما دامت لا تخدم حزبه أو فصيله...تفاصيل صغيرة تكشف الفرق بين وطني ومستغل للوطنية...قادم الأيام كاشفة!

حكومة بينيت و"ثنائية التمثيل الفلسطيني" في زمن المنحة الأمريكية

كتب حسن عصفور/ سارع الرئيس الأمريكي جو بايدن للاتصال برئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت فرحا مهنئا، بسقوط نتنياهو أولا، وبفوز الجديدة ثانيا، بعد دقائق فقط من نيل ثقة الكنيست بفارق صوت، ثمنه انضمام مجموعة إسلاموية الى "المطبخ الصهيوني" للمرة الأولى منذ قيام دولة الكيان اغتصابا لفلسطين التاريخية.

كان لافتا جدا السرعة البرقية للتهنئة، ولكن تلك كانت الأولى في مسلسل "لفتات سياسية أمريكية" بدأ منحها لدولة الكيان وحكومتها الجديدة، أو ما أشير عن "منحة الشهور الأربعة" لها، دون أن تمارس أمريكا أي عملية "تشويش" عليها.

الفترة الأمريكية تهدف لمنح زمن سياسي لبنيت وتحالفه، لإعادة ترتيب أوراقهم الداخلية والإقليمية، وخاصة العلاقة مع الأردن التي أصابها عطب كبير، بعدما تكشف اشتراك نتنياهو فيما يعرف بـ قضية الفتنة" ضد الملك عبد الله، وكذلك مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، في ظل انحدار مكانتها الشعبية كثيرا لصالح صعود حركة حماس بعد معركة "الحدث المايوي الكبير"، وما سيفرض عليها من تفكير في ترتيب قنوات الاتصال بين الطرفين.

العلاقة بين الكيان" والطرف الفلسطيني بجناحيه، هو العقدة الأكثر ارباكا التي تواجه الحكومة الجديدة، فهي تبحث تعزيز مكانة السلطة، ولكنها لن تتجاهل حضور حماس المتصاعد في الآونة الأخيرة،

حكومة بينيت، تحاول ان تفرض منطقها لكسر حركة "الربح السياسي" الذي أنتجته المعركة الأخيرة، ليس فقط من باب ارتفاع شعبية حماس على حساب "شريكها الفلسطيني"، بل أنها مجبرة للسير مع حماس في ممر إجباري لتحسين

ملامح حضورها، عبر مفاوضات تبادل الأسرى في مصر، وما يتطلب ذلك من تحسين شروط في الحصار المفروض على قطاع غزة، بدأت ملامحه تبرز.

والصمت الإسرائيلي بالإكراه، على تغيير قواعد الحركة التجارية نسبيا، مؤقتا بين مصر وقطاع غزة عبر معبر رفح، هو ضريبة تدفع لحماس، حاول الإعلام العبري أن ينفخ في سور حكومة الكيان كي تغضب وتهدد لغلقها، كونهم يعلمون مآلها السياسي، لكن المسألة تفوق قدرة حكومة مجبرة على الحضور المصري ببعده الجديد.

وبالتأكيد، ستعمل الحكومة الإسرائيلية على تغيير جوهري في مسار الأموال القطرية، ولن يعود "الموساد" الناقل الرسمي لها، ما اضفى شرعنة قانونية على علاقة "غير علنية"، ويبدو أن البوابة الأممية مع مصر هي البديل، بعد أن فشلت محاولة تل ابيب أن تكون بوابة المال القطري لحماس عبر مقر الرئيس عباس في رام الله.

الرغبة الإسرائيلية في تعزيز السلطة على حساب حماس، كما أعلن وزير جيشها صراحة، لم تأت ثمارها ويبدو لن تأتي قريبا، بل العكس ما يشير الى أن "صفقة الأسرى القادمة"، ووصول المال القطري، وتعزيز حركة الإعمار في قطاع غزة دون أي دور لسلطة رام الله، ستراكم مزيدا من "مكاسب" حماس الآنية، لكنها محصورة داخل القطاع.

معادلة "ثنائية التمثيل الفلسطيني"، ستفرض ذاتها في مسار العلاقة مع دولة الكيان الى حين بلورة ما يتم تحضيره بعيدا عن "ضجيج الكلام"، ضمن مهلة الشهور الأربعة الأمريكية بين قنوات مختلفة، لتجهير "صفقة سياسية" تكسر كل الجدر العائقة التي برزت بعد قمة كمب ديفيد 2000، وتحديد عناصرها على ضوء التجارب السابقة، بحيث تأخذ قيام دولة فلسطينية ضمن "شروط خاصة بالسيادة الأمنية"، وموازيا لها الاعتقاد الديني اليهودي في حائط البراق.

ملاحظة: رواية سلطة رام الله "الكاملة" التي نشرتها تكشف أن الاستخفاف فاق الحدود...رواية تؤكد أن المتهم الفاسد خارج حدود المساءلة...سلطة لا تعرف تقديم رواية متفق عليها لصفقة صغيرة، كيف لها أن تقدم رواية الشعب الحقيقية...بدون زعل حلوا عنا!

تنويه خاص: وكالة مقر المقاطعة المعروفة إعلاميا باسم "وفا"، نشرت خبرا عن تكريم صحفيين خلال الحرب الأخيرة...ولكنها تجاهلت أسماء صحفيي أمد للإعلام المكرمين...الصغير يبقى صغيرا يا فلان...ودوما سيبقى "أمد أقوى من الظلام والظلاميين".

ذاكرة ريفلين "الضيقة جدا" تستغل تيه المشهد الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ من يقرأ ما أسمته وسائل إعلام دولة الكيان بـ "رسالة ريفلين الى عباس"، حول السلام والعيش المشترك، والبحث عن نهاية للصراع بعد كل تلك السنوات، يعتقد أن التاريخ قد أصبح في زمن الكورونا "بلا ذاكرة سياسية".

خلال لقاء مع الأمين العام للأمم المتحدة، أعلن ريفلين رفضه الكلي لقرارات الأمم المتحدة، ويعتبرها متحيزة ومعادية لكيانه، ولن تساعد في خلق السلام، موقف يمثل شكلا من اشكال "العنصرية السياسية" التي تمارسها إسرائيل، حيث كل ما عليها في الأمم المتحدة معاد لها، رغم انها وافقت على كثير من قراراتها، ولكنها لم تلتزم بتنفيذ أي منها، لأسباب ليست مجهولة.

ولأن الجوهري في تصريحات رئيس الكيان، ليس موقفه من المؤسسة الأممية، بل فيما يخص رسالته للرئيس محمود عباس حول السلام، رسالة تثير سخرية سياسية أكثر بكثير من كونها جادة وذات صلة، ليس لأنها كلمات في وقت ضائع من شخص انتهت مكانته، ولا يوجد له أثر في قرار، ويبحث ترك كلمات عله تقدمه كشخصية "سلامية"، بل لأنه تجاهل بطريقة "صبيانية" مسار الأحداث منذ 1993 وحتى تاريخه.

دون العودة لبداية البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974، مرورا بـ "وثيقة الاستقلال" عام 1988، ولإعادة الأمر الى سياقه، من المفيد أن تعيد الرواية الفلسطينية الرسمية مجددا حول مسار عملية السلام الرسمية، دون غيرها.

رئيس الكيان الذي يتباكى بحثا عن "سلام وعيش مشترك" كان أحد قادة حزب الليكود الذي قاد أوسع حركة معارضة ضد الحكومة الإسرائيلية ورئيسها اسحق رابين، بعد توقيعها اتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو" مع منظمة التحرير سبتمبر 1993، حرب سياسية لم تتوقف حتى وصلت الى نهايتها فعليا باغتيال رابين نوفمبر 1995.

في يونيو 1996، وعلى قاعدة التحريض المطلق ضد السلطة الوطنية ورئيسها الخالد ياسر عرفات، فاز الليكود بأغلبية برلمانية، فتح الباب لتشكيل حكومة برئاسة نتنياهو، بدأت أول خطواتها لضرب "اتفاق السلام الانتقالي" من خلال محاولتها فتح نفق تحت المسجد الأقصى، لتندلع مواجهة عسكرية أجبرت أمريكا على التدخل السريع بإرسال الصهيوني دينس روس، فبدأ عملية تفاوض على الوضع في الخليل، لم تلتزم حكومة الكيان بجوهره.

في قمة واي ريفر 1998، جرت مفاوضات فلسطينية إسرائيلية برعاية أمريكا، شارك فيها الشهيد المؤسس ياسر عرفات، ونتنياهو الرئيس كلينتون، وتم الاتفاق على البدء بتطبيق انسحاب قوات جيش الاحتلال من مدن وبلدات، بنسب متفق عليه، وما أن وصل نتنياهو مطار اللد حتى أعلن تخليه كليا، عن تطبيق الاتفاق.

وبعد حملة أمريكية اسقطت الليكود ونتنياهو وانتخاب حزب العمل، ثم تشكيل يهودا براك رئيسا لحكومة الاحتلال، لكنه بدأ برفض تنفيذ "تفاهم واي ريفر" بذريعة الذهاب الى مفاوضات الحل النهائي، أو "الحل الدائم"، حيث لا يحب اليهود سماع تعبير "الحل النهائي" لارتباطه بموقف هتلر.

وفي سبتمبر 2000 عقدت قمة كمب ديفيد، والتي أصر فيها براك وفريقه على "تهويد" البراق كشرط الضرورة لأي حل سياسي دائم، وهو ما رفضه الخالد ياسر عرفات، ليبدأ براك بالتنسيق مع شارون على القيام بعملية عسكرية واسعة ضد السلطة الوطنية ورئيسها أبو عمار، استمرت 4 سنوات انتهت باغتيال ياسر عرفات، قرار أعلن عنه براك في كمب ديفيد، بإعلانه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام".

وبعد أن حققت دولة الكيان "الأمنية التاريخية" بتصفية أبو عمار، وصل الى منصب الرئيس محمود عباس يناير 2005، الذي كان مرشحا أمريكيا صريحا ليكون البديل عام 2002، وحاول جاهدا أن يبتعد كليا عن أي محاولة صدام مع دولة الكيان، بل أنه تقبل أول إهانة سياسية له بصمته على قرار رئيس حكومة الكيان شارون بالخروج من قطاع غزة دون تنسيق مع "الرئيس المفضل"، ليمنح حماس فرصة أن تبدو كأنها من "حرر غزة"، كمقدمة لفرض انتخابات الانقسام 2006.

في عام 2007، انعقد لقاء أنابوليس ولم يحدث أي خطوة واحدة نحو تطبيق بنود الاتفاق الانتقالي...وعمليا منذ ذلك العام وخاصة بعد انقلاب حماس في غزة وبداية عملية الانقسام، بدأت عملية تسريع وتيرة المشروع التهويدي، وإلغاء كل ما له علاقة بالاتفاقات الموقعة، بل أن دولة الكيان ومنذ 2004 وحتى تاريخه، تعتبر الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، وهي بذلك لا تنسف اتفاق أوسلو، بل تنسف كل مفاهيم عملية سلام، لا تقوم على التوراتية والتهويد.

دولة الكيان، وخلال رئاسة ريفلين قامت بإعادة تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وطرقها، وقامت بوقف النشاط الفلسطيني في القدس، وأغلقت مؤسسات خلافا للمتفق عليه...وبعيدا عن تفاصيل كافية لأن تقول ان ريفلين انسان ليس بذاكرة بعيدا أنه كاذب ساذج.

وسؤال، هل تقدمت دولة الكيان بأي مبادرة لحل سياسي منذ اتفاق 1993، غير الهدم والتدمير والقتل وارتكاب جرائم حرب وتدشين أوسع عمليات فصل عنصري في الشرق الأوسط، فاقت ما كان في جنوب أفريقيا...

السلام ليس مكذبة لغوية، بل هي ممارسة وسلوك ومواقف واتفاقات تمت، وغير ذلك لا خيار غير الخيار الفطري لكل شعب تحتل أرضه وتصادر حقوقه، وإن طال حضور قيادة تدرك قيمة شعب فلسطين!

ملاحظة: سيبقى يوم 30 يونيو 2013 أحد أهم نقاط الفصل السياسي في منطقتنا، عندما خرجت مصر بملايينها تعلن الخطوة الأولى لـ "هزيمة المشروع

الأمريكي" لفرض الظلامية على بلادنا..مصر ليس رافعة فحسب بل هي قاطرة الضرورة للتغيير!

تنويه خاص: نشر الإعلام العبري طلب السلطة لشراء أدوات مواجهة التظاهر والغضب، قرصة إذن أن الكيان حكومة وإعلام جزء من الذي يدور...يا ريت المتغطرس يدرك أن العدو عدو!

رسالة حزب الشعب السياسية لـ "صاحب القرار": التغيير هو الحل!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، أقدم حزب الشعب، على اتخاذ قرار عملي بالانسحاب من الحكومة الفلسطينية، احتجاجا واضحا وصريحا على أبعاد قضية اغتيال "نزار بنات"، وقبلها قضية اللقاحات الفاسدة، ما وضع طريق الشراكة بين الحزب وحكومة السلطة في طريق الافتراق.

خطوة حزب الشعب، الذي يعتبر أحد الشركاء الأساسيين تشكيل الحكومات المتعاقبة منذ يونيو 1996 بعد اختيار القائد الكبير الراحل بشير البرغوثي وزيرا (صناعة ثم دولة) حتى وفاته عام 2000، تشكل رسالة سياسية بامتياز، تقطع الطريق على محاولة الهروب من تحمل مسؤولية كاملة عن مجمل القضايا التي لم يعد الصمت عليها ممكنا.

ورغم أن عملية الاغتيال وفضيحة اللقاح كانت العنوان الأبرز للانسحاب، الا أن سلوك السلطة وحكومتها ضد الحريات وحقوق الإنسان كان ملفا يستحق جدا أن يكون صوت القوى "الديمقراطية"، ومنها الحزب، أعلى بكثير، ولم يساعد الصمت عليها في تجنب الانزلاق نحو مخاطر مضافة، حتى وصلت الى قضية اغتيال فتحت "أبواب جهنم" السياسية والشعبية على النظام القائم.

ولأنه لا يمكن لأي طرف من أطراف التكوين السلطوي اتهام حزب الشعب، بأنه يبحث استغلال "الحدث الاغتيالي" سياسيا، كما غيره، فالرسالة هنا تصبح واضحة تماما، أن المسالة باتت تتطلب علاجا جذريا في مجمل ملفات الشأن

السياسي العام، كما ملف الحريات بكل جوانبها، والتوقف عن سياسة "الاستهبال" السائدة عبر تشكيل لجان باتت محل سخرية عامة.

قرار حزب الشعب، جرس إنذار متأخر، وربما جدا، بأنه بات من المستحيل الاستمرار في نهج سياسي يتعارض مع غالبية شعبية لا يحتاج الأمر الى استفتاء لمعرفة حقيقتها، وأن التغيير الجذري هو "خيار الإنقاذ"، ودونه سيفتح الباب للبحث عن وسائل متعددة كي لا يستمر الواقع المتعارض مع الرغبة الشعبية من جهة، والضار بجوهر القضية الوطنية من جهة أخرى.

وقد يكون مفيدا لإدراك جوهر الغضب الشعبي، كيف أن لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة في قضية بنات، لم يبق منها سوى مندوبي من شكلها، في إهانة سياسية قانونية لم يسبق حدوثها منذ تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، الى جانب رسائل مؤسسات حقوقية أعلنت ضرورة إعادة فك الارتباط بين تداخل الصلاحيات، في ظل غياب كلي لأجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية، ومع تعليق العمل بالقانون الأساسي، واستبداله بمراسيم رئاسية تخالف جوهر القانون.

رسالة الحزب ستربك كل رواية السلطة وأدواتها الأمنية، أن الحراك – الغضب له أهداف غير حقيقته، ودون نفي أن هناك قوى تتربص، ولكن الأمر الجوهري أن الغضب ليس "مؤامرة" ابدا بل هو نتاج موضوعي لسياسة وسلوك تجاوز كل حدود القانون.

لم يعد هناك وقت للترف أمام صاحب القرار في السلطة الفلسطينية، وقبل أن لا ينفع ندما، التغيير الشامل هو الحل، ليس في الحكومة ولجانها، بل في قواعد النظام القائم، ومنظمة التحرير التي فقدت جوهرها التمثيلي، ودورها القيادي، وغابت رؤيتها السياسية.

كل مماطلة في التغيير ستفتح أبواب احتجاج جديدة، وكلما زاد الاتهام للغاضبين دون تقديم بديل، ستزداد حركة الرفض الشعبي، لتفرض جديدا يفتح الباب لتشكيل سياسي خارج النمطية السائدة، وخارج "صندوق الحزبية" التقليدي، خاصة مع تنامي حركة التعاطف مع جوهر فعل الغضب الشعبي، مع رد فعل أمني اثار احتقان فوق الاحتقان، وليس رد فعل الاتحاد الأوروبي وكذا الأمم

المتحدة، وأمريكا وغيرها سوى بداية قد تتسع، وتنتقل من بيان استنكار الى بيانات عقاب...!

التغيير هو الحل...والمماطلة هي العقاب للنظام...ولا منطقة وسطى بينهما!

ملاحظة: خطوة رد فعل الصحافيين على السلوك الأمني درس جديد في كيفية مواجهة القهر...تمزيق بطاقات عضوية والاستقالة من النقابة ستترك آثارا إعلامية لن تزول بسهولة...الحماقات لا تنتهي!

تنويه خاص: بولندا الدولة رفضت كل مظاهر الابتزاز التي تمارسها الحركة الصهيونية حول أملاك ضحايا النازية...محاول تمييز اليهود عن غيرهم هو مظهر جديد للعنصرية!

رسائل أوروبية الى السلطة الفلسطينية...هل من تغيير سياسي!

كتب حسن عصفور/ في ظاهرة ملفتة جدا، لم تحدث خلال عهد الرئيس محمود عباس منذ عام 2005، حتى تاريخه، أقدم الاتحاد الأوروبي على توجيه نقد علني للممارسة القمعية التي تنفذها أجهزة السلطة الأمنية بشن حملة اعتقالات تعسفية ضد معارضي الرئيس، ومعاملتهم التي تثير القلق. مؤكدا على ضرورة احترام السلطة حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين وضمانها، بما في ذلك حرية التعبير.

وبعد أقل من 24 ساعة، أكد الاتحاد الأوروبي أنه لن يتم تحويل أموال لخزينة السلطة حتى أكتوبر المقبل وذلك لأسباب فنية وإدارية، كما برروا.

رسالتان في ظرف زمني، ومن جهة هي أهم داعمي السلطة الفلسطينية ماليا، لا يمكن اعتبارها "حدثا عابرا"، أو مصادفة زمنية، خاصة وأن الأمر يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان في الضفة الغربية، التي تتعرض في الآونة الأخيرة لانتكاسة واسعة، دون أي مبرر أو ذريعة علنية، سوى أن المطاردين والمعتقلين من معارضي الرئيس محمود عباس وسياسته الداخلية والخارجية.

ويبدو أن البيان الأوروبي حول الحريات، جاء كتعبير غاضب بعد قيام الرئيس عباس بإلغاء الانتخابات العامة، التي أعلنها، دون أي سبب جوهري، وفي رأيهم أنها كانت فرصة "ديمقراطية" لانتخاب رئيس، ومجلس تشريعي يمارس الرقابة المالية والأمنية على مجمل سلوك السلطة وممارستها، خاصة وأن سبب الغاء الانتخابات لم يقنع دول الاتحاد.

وجاء الكشف عن عدم تحويل أموال للسلطة منذ بداية العام الراهن، ويبدو أنها لن تحول حتى شهر أكتوبر القادم، هي الرسالة الأكثر أثرا سياسيا، قبل أن يكون ماليا، وارتباطا بنقد علني صريح للمرة الأولى منذ سنوات، حول الحريات وممارسة الأجهزة الأمنية، هناك سلوك سياسي جديد، نحو السلطة والرئيس.

ربما لا يرى مسؤولي السلطة أي قيمة لبيان الاتحاد الأوروبي حول حقوق الانسان، ما لم تغضب أمريكا ودولة الكيان، وتبدأ معه حملة إعلامية واسعة، كما يحدث في مناطق أخرى، عندما تستخدم مسألة حقوق الانسان كورقة وليس كمبدأ، ولذا ربما لن "ترتعش" رئاسة السلطة الفلسطينية وأدواتها التنفيذية، أجهزة ومؤسسات من نقد أوروبي، ولكنها ستبدأ في التفكير بعدم تحويل الأموال بما أنها "الداعم" الأكبر للموازنة والمشاريع.

الرسالة، ليست فنية ولا إدارية مطلقا، رغم تصريح ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، خاصة أن الأمر ليس زمنا محدودا بل قد يصل الى عام كامل، كمقدمة عملية ليصبح المال الأوروبي شرطا موضوعيا لتجديد "الشرعيات"، بما فيها الرئاسة والبرلمان، ووضع حد نهائي للحملات القمعية ضد مخالفي الرأي، خاصة من أنصار "القوائم الانتخابية" التي تشكلت خارج الصندوق الحزبي.

اعتقاد السلطة ورئاستها، أنها المطلوب لأي تسوية سياسية كونها "الأكثر" تجاوبا مع شروط الرباعية الدولية، وحرصها على التنسيق الأمني مع إسرائيل لمحاصرة أي فعل كفاحي، في ظل حالة الغضب الشعبي المتنامي، لن يكون "جدارا واقيا" لها كي تمارس ما تمارس، ليس فقط غياب الحريات، بل قبلها غياب الشفافية والمساءلة والرقابة على السلوك المالي والوظيفي.

وفضيحة "اللقاحات" وما رافقها من شبهات باتت الحدث الأبرز، ستلقي بظلالها على مواقف الاتحاد الأوروبي لوضع عراقيل مضافة لعدم دعم السلطة بالمال

التقليدي، وارتفاع الأصوات المطالبة بتحديث مؤسساتها وتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية، ويبدو ذلك "هدف بعيد المنال" في ظل المشهد القائم من زمن الرئيس عباس.

الغضب الأوروبي داخل "الصالون السياسي" غير المعلن أكثر كثيرا مما تم الكشف عنه، ويمكن لأجهزة الرئيس عباس الأمنية، التي تراقب كل همسة فلسطينية، أن تتابع أحاديث قناصل وسفراء الاتحاد حول رأيهم وموقفهم منه ومن سلطته وطريقة إدارته وحكمه...

هل ما يحدث رسالة أوربية فقط، أم هي مقدمة عملية لتغيير قادم يمثل قاطرة الضرورة لأي حل سياسي تسووي، لم يعد بعيدا، يزيح كل ما يمكنه أن يمثل "عقبة" بشكل أو بآخر...تلك هي المسألة التي يجب قراءتها وبعمق.

ملاحظة: فصائل قطاع غزة التقت لمناقشة فعل جماعي لكسر الحصار، ولكنها لم تصدر بيانا جماعيا...حماس كعادتها سرقت الخبر عبر بيان منفرد...طيب هيك سلوك ممكن أن يبشر خيرا...الصراحة لا ولا كبيرة!

تنويه خاص: منتسبي فتح (م7) في قطاع غزة يعلنون ما يشبه "التمرد العام" على سلوك قادتهم، وبلغة لم تكن مسبوقة ابدا...شعارهم غزة مش حمل زائد ويسقط التمييز العنصري الوظيفي...معقول مركزية فتح مش فاهمة أو هي قاصدة...بدها تفكير كتير!

"فتح" و دروس سياسية واجبة ما قبل انطلاق الحوار الوطني

كتب حسن عصفور/ علها المرة الأولى التي تجد فيها حركة فتح (م7) ذاتها أمام واقع لا تكون هي الطرف المحرك، أو شريكا في التحرك في مسائل داخلية، وأنها أصبحت في موقف رد فعل وليس فعل، بل أنها فقدت وضوح ردة الفعل، وكأنها تعيش حالة من "التيه الغريب"، الذي أصابها بحالة من الارتعاش العضوي السياسي.

من راقب مشهد زيارة مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، الى رام الله ومقر الرئيس محمود عباس، حضورا إعلاميا وفصائليا مع ما حدث في قطاع غزة التي كانت محور الإعلام حيثما أدرت مؤشره، تؤكد أن المتغيرات ليست شكلية أبدا، وهناك ما بدأ يكتب أحرفا في سطور التاريخ السياسي الفلسطيني الجديد.

زيارة رام الله، باهتة خالية من أي دسم فصائلي، بل ومن أي عضو من تنفيذية منظمة التحرير التي يدعون أنهم حريصون جدا عليها، دون أن يلاحظوا أنهم الأكثر أذى لها من خصومها، واكتفى الرئيس عباس بحضور أعضاء من فتح مكررين في المشهد دون غيرهم، في حين كانت زيارة غزة تفاعلية بامتياز، حضورا فصائليا ومنهم من فتح (م7)، وحركة إعلامية ولغة تبرز ملامح "نضج سياسي متسارع" لقيادة حماس في قطاع غزة، وخاصة يحيى السنوار، الذي أرسل عدة رسائل في اتجاهات متعددة، وكأنه يعلن أن "مركز الحدث الفلسطيني" لم يتنقل بعد من قطاع غزة، خاص مع إعلانه الرقمي 1111، الذي أصبح خبرا بذاته.

مشهد الزيارتين تكثيف لبعض ملامح التغيير الذي بدأ يشق طريقه دون انتظار، ويبدو أن مركزية فتح (م7)، لا تزال لم تر عمق التغيير الذي فرضته الـ 11 يوما، ولا زالت تعيش في "جلباب الشرعية" المطلوبة إقليميا ودوليا، دون مراقبة حقيقة للمتغيرات السياسية حول الموقف منها، وحركة اهتزاز لم تعد سرية، بل هناك من بدأ يساهم في تسريعها، بحملات مدفوعة الأجر، وإعلام دولي بكل اللغات بدأ يستعد لمرحلة غير التي نعيش.

ولعل غياب تغطية إعلام فتح وسلطتها في رام الله، عن تغطية زيارة اللواء كامل، رغم مشاركة مسؤولها في قطاع غزة (مشاركة بلا تفاعل) وبعض من وزراء حكومتها، وصلوا بأمر مصري، يشير الى مدى "ضيقها" من الحدث الغزي الأخير، زيارة لم تكن لوضع حجر أساس مدينة السيسي السكنية، بل لوضع حجر أساس سياسي جديد لإعادة إعمار منظمة التحرير لتكون "قيادة متناسبة ملائمة" للواقع القائم.

هناك دروس سياسية عدة أنتجتها زيارة اللواء كامل الى بقايا الوطن:

الدرس الأول، أن زيارة غزة شيء وزيارة رام الله شيء آخر تماما، وهو ما يجب أن تقرأه قيادة فتح (م7)، جيدا وبعيدا عن "غرور ساذج"، ودون الاختباء خلف مسار أصابه الكثير من الوهن السياسي والكفاحي، وبات وكأنه ذكرى من زمن بعيد، حتى في لحظة الذكرى يقفز من يعرقل امتدادها.

الدرس الثاني، والذي يجب على قيادة فتح (م7)، ان تقرأه ما يتعلق بعلاقاتها مع "شركاء الماضي"، وأن تجاهلهم الحاضر سيكون "كعب أيخيل" السياسي لتغيير ميزان القوى في المشهد القادم، فما كان قوة لفتح يوما، شراكة وطنية أي كانت درجة التباسها، باتت تستخدمها حماس بشكل أكثر ذكاء دون أن تتجاهل فوقيتها أيضا.

الدرس الثالث، غياب رؤية أو عناصر رؤية واضحة من قبل فتح (م7) لما سيكون، سوى ترداد الرئيس عباس بأنه مستعد لتشكيل "حكومة مقبولة دوليا"، مطلب خال من الذكاء السياسي بل ويكشف هزالة في التعامل مع المتغيرات، فلا حكومة وفق مقاس أمريكا، ولا حكومة سوى أن تكون بمقاس وطني، تقبل الشرعية الوطنية، التي كرستها مجمل قرارات المجالس الوطنية الأخيرة، وخاصة قرارات فك الارتباط بدولة الكيان، وهو ما يجب أن يكون جوهر القبول وليس غيره، ومن لا يقبل به يصبح خارج السياق الوطني.

الدرس الرابع، أن غياب الحراك الشعبي في مواجهة سياسيات دولة الكيان وممارساتها الاحتلالية التهويدية على الأرض عامل إنهاك لها، فيما تنطلق حماس بالبحث عن "منجز" قد يكون عاملا تأثيريا كبيرا فيما يعرف بصفقة الأسرى، والتي يبدو انها لم تعد بعيدة، بل وقد تحمل مفاجآت خاصة لبعض الأسماء وخاصة أحمد سعدات ومروان البرغوثي.

الدرس الخامس، ان مكانة فتح (م7) ليست تلك المكانة في ضوء خلافات ليست شكلية أبدا، سواء اعترفت بها أم لم تعترف، وخاصة تيار الإصلاح وظاهرة ناصر القدوة، فيما تبدو حماس التي خرجت من انتخابات داخلية بتعزيز ما، وعودة خالد مشعل الشخصية البارزة ذات الحضور الواسع لقيادتها في الخارج، وتلك ليست مسألة عابرة.

الدرس السادس، مراقبة كل ما يحدث في الإعلام العبري والدولي وبعض العربي حول مكانتها ومكانة الرئيس عباس ذاته، وكأنها باتت حركة مصابة بـ "زهايمر سياسي"، يبحث حماية أمريكية ليبقى!

دروس متعددة تحتاج قيادة فتح (م7) ان تعيد قراءتها قبل انطلاق قاطرة الحوار الوطني، لو أرادت ألا تفقد مقودها التاريخي، لصالح حركة حماس، التي لا تنتظر.

ملاحظة: دولة الكيان العنصري زعلت من البحرين والسودان لأنها صوتت لصالح فلسطين في مجلس حقوق الإنسان...دول طبعت آه بس لساتها ما وصلت الى حد "النذالة" يا بني صهيون!

تنويه خاص: ذكرى رحيل الشهيد النبيل فيصل الحسيني، كانت تستحق أن تكون حدثا وطنيا مقدسيا بامتياز...فيصل أكبر من خبر في وكالة يا سادة...فتح مش هيك أبدا يا جالسين هناك!

لا تخطفوا "مقاومة" أهل الشيخ جراح والقدس "الناعمة"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "الثقافة الحزبية" تصر أن تصادر كل تطور كفاحي فلسطيني إيجابي بطريقتها، الى ذاتها، ما يبدو أن فعلها ليس من أجل قضية وطنية بل استخدامها لترسيخ حزبيوتها التي تتعاظم الى حد باتت وكأنها "ذات مقدسة"، لم يعد ممكنا المساس بها، كما وصف أحد قيادات إسلاموية في الضفة فصيله، ما قبل الحدث الفلسطيني والمواجهة الأخيرة مع دولة الكيان، في مؤشر أن تضخيم "الذاتوية" لم يكن صدفة متربط بحدث بذاته، بل برؤية يتم التحضير لها.

ودون المساس بالقيمة الجوهرية لمعركة الـ 11 يوما، وما أنتجته سياسيا وليس عسكريا، فما تلاها من ثقافة تسرق فعليا كثيرا من تلك الإشراقة الكفاحية، بدأت تبرز في الأيام الأخيرة ما يمس جوهر المعركة الوطنية وتقزيمها الى حدود

فصائلية لتحقيق "مكتسبات ذاتية"، دون تدقيق فيما سيكون من آثار ضارة لاحقة، ودون مصادرة الحق في استثمار ذلك أيضا لتعزيز مكانتهم في الخريطة السياسية المتشابكة.

فمعركة الشيخ جراح وسلوان ومسيرة الأعلام في القدس، تأخذ منحنى كفاحي يستحق كل التفاعل الوطني، وكيف بات "وسم" الشيخ جراح وحي سلوان وما يرتبط معها مسيرة الأعلام، حاضرا برقيا في الخبر العالمي، ولم يعد هامشيا، وبالتأكيد معركة الـ 11 يوما لعبت دورا هاما في تلك الانطلاقة، ولكن ما تلاها من تطور المواجهة الشعبية، واختراع "أشكال" متنوعة قاعدتها "القوة الناعمة"، يمثل فعلا إبداعيا يستوجب عدم المساس به، او محاولة خطفه لأغراض حزبوية.

التلويح المتلاحق، بأن الجانب العسكري وصواريخ غزة، هي من يقرر حركة المواجهة تترك أثارا غير صحية على جوهر المعركة الآن، بعد ان باتت في مقدمة الأحداث العالمية، ويجب أن تكف كل الفصائل عن التلويح بالعسكرة، والدفع بدلا منها، الى تنمية القوة الناعمة الثورية، واعتبارها قاطرة المواجهة مع سلطات الاحتلال وأداتها الإرهابية.

مشهد عائلة الكرد وهي تحتل الإعلام بكل لغاته، يمثل نموذجا حيويا، كيف لعائلة من ثلاث أشخاص تمكنت من كسر كل الحواجز لنقل واقع معركة الشيخ جراح، كيف لأهل سلوان ورئيس الحي زهير الرجبي رسموا طريقا أعاد حضور أحيائهم لتصبح رمزا مضافا في معركة البقاء الوطني، وهوية المدينة المقدسة عاصمة فلسطين الدولة التي تتنظر قرارا رسميا فلسطينيا لتكون فعلا فاعلا.

تطور أشكال "المقاومة الناعمة"، ظاهرة أربكت دولة الكيان، فالتحدي الإنساني خارج المقاومة المسلحة، أصبح عنوان الفعل المقدسي، بكل زواياه، ولعل ما نشرته وسائل الإعلام العبرية عن بائع عصير الفاكهة في جبل المكبر، حكاية من حكاوي "المقاومة الناعمة" التي تدخل إرباكا يفوق كثيرا غيره، عصير فواكه باسم "انتفاضة القدس" يوزع على المواطنين، أجبر سلطات الاحتلال على شن "حرب" ضد محل عصير فاكهة، نقلت تفاصيلها وسائل إعلام عبرية.

منذ زمن غابت أشكال المقاومة الشعبية المميزة ضد العدو القومي، وبعد "هبة السكاكين" التي تم اغتيالها بفعل مشترك، بدأت راهنا تنطلق أشكال مبدعة مميزة

وجديدة من أدوات الفعل الثوري الفلسطيني، ترسم علامة مضافة كما كان الحجر يوما رمزا للانتفاضة الوطنية الكبرى أواخر 87، وأصبح رمزها الحجر رمزا لكل فعل ثوري، واليوم تضيف القدس بمقاومتها الناعمة رموزا كفاحية لمسار الرموز التي أنتجتها حركة الشعب الفلسطيني.

تعزيز البعد الشعبي للمقاومة الناعمة هو الفعل المطلوب ولا غيره، وليت البعض يخفض كثيرا من صوت ينهك تلك الصورة التي تغزو كل مكان إعلامي وخبري، وباتت أسماء منى ومحمد وجنى ونبيل وزهير وآخرون تضيء كل وسائل الإعلام، وبكل اللغات.

لا تدعوا "حزبويتكم" تسرق ضوء المقاومة الناعمة لأهل القدس بكلام ليس وقته وربما ليس مكانه...!

ملاحظة: ما نشر عن وثيقة التكوين الحكومي في دولة الكيان تفرض عزلا وطنيا شاملا على أتباع الجماعة الإسلاموية، التي شرعنت تهويد الوطن والاستيطان في آن...#المنبوذ_منصور_عباس!

تنويه خاص: يوم 7 يونيو 1995 رحل الشيخ إمام...اسم ليس كغيره من الأسماء..فنان سجل التاريخ أنه دخل سجنا بسبب فنه لـ "مصر يا مه يا بهية يا أم طرحة وجلابية الزمن شاب وأنتى شابه هو رايح وإنتى جايه"..رحل الشيخ وبقي إماما للموهبة والانتماء!

لا تفقدوا درة مكاسب "الحدث الفلسطيني" بـ "فردوانيتكم"!

كتب حسن عصفور/ لم يفت كل مراقبي معركة "الحدث الفلسطيني"، تلك الوحدة التي طالت الفلسطينيين وطنا وشتاتا، حول دعم مواجهة الـ 11 يوما، لكنها كانت وكأنها دهرا كفاحيا بما أنجزته قيما سياسية، قطعت كل الطرق على استمرار "خطف القضية" خارج مسارات الحقيقة التاريخية نحو تحرر وطني وبناء دولة كل عناصرها قائمة...

وحدة الفلسطينيين وراء مواجهة ستبقى علامة فارقة في تاريخ معارك فلسطين، بأثرها وليس بزمنها، الذي قد يكون الأقصر عمرا، قياسا بما سبقها، لكنها أنتجت مكاسب سياسية تفوق كثيرا ما سبقها، بل أن حروب ثلاثة على قطاع غزة، وهبات متفرقة في الضفة والقدس، ومسيرات كسر حصار مثلت تطورا نوعيا، لم تنتج ما أنتجته معركة الحدث الأخيرة، ولذا كان الاحتضان لها سابقة، أعادت ملامح الاحتضان خلال المواجهة الأطول في الصراع مع العدو القومي من 2000 – 2004.

ولعل تعبير "الغرفة المشتركة"، قفز ليصبح حاضرا إعلاميا بقوة لم يكن لها حسابا في فترات سابقة، رغم فقدان وحدتها الإعلامية، دون أن يطمس ماهيتها، والتي يجب التفكير الموضوعي بتطويرها، شكلا ومضمونا، لتصبح نواة لهيئة أركان جيش التحرير الوطني، بعد أن أدت رسالة ما خلال معركة حساسة ودقيقة، خاصة وأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية في جناحي بقايا الوطن، باتت قاعدة متطورة لبناء جيش وطني.

ومع وقف إطلاق النار، بدأت سريعا تبرز مظاهر خدشت الصورة المشرقة لوحدة شعب وقوى خلال المعركة، وكأن الـ 11 يوما كانت ضيف ثقيل الظل السياسي على منتج الهرمون الحزبوي السام، فبدأت حركة الاستعراض الفردية، خاصة من حركة حماس وجناحها المسلح، وكأنها تريد القول إنها من قاد وانتصر وقرر، البداية والنهاية، ورغم ما بذلك بعضا من حقيقة، لكنها لم تكن أبدا لتواصل دون وحدة مع أجنحة عسكرية لعبت دورا هاما، وبعضه مفصلي في معادلة قصف بصف.

الاستعراض الفردي فتح باب "الغيرة الفصائلية"، والتي تتنظر دوما من يدق بابها لتطل برأسها، وهو ما حدث بأسرع من المتوقع، وبدلا من التفكير المشترك للاحتفاء المشترك بمنتج مشترك، ولدت "الفردوانية" استباقا لقطف ثمار سياسية، وخسر "الحدث الفلسطيني" أول نقاطه.

ولأن "الفردوانية" طغت سريعا، لم نشهد أي تحرك وحدوي للتواصل مع الذين دفعوا ثمنا لمواجهة، ثمن لا يحق لأي كان الاستخفاف به، ممن فقدوا عائلات بكاملها خرجت من "سجل مدني" لتدخل "سجل الخالدين"، وشهداء كانوا قاطرة

للحدث وما بعده، جرحى لا زالوا لا يجدون مكانا إسعاف، وفاقدي منازل ومأوى غالبهم ينتظرون بعضا من فرج قريب...

مآسي اجتماعية ربما تزيد كثيرا عما سبقها، وما ستتركه على وعي وحالة نفسية لمواطن يترقب ممن يبحثون قطف ثمار "النصر"، ان لا يذهبوا كما ذهبوا في "نفق رمادي" قد يصبح "نفقا أسود"، مع بروز بعض مظاهر تمييزية بين هذا وذاك، وفق الانتماء واللاانتماء ولا ضرورة لأن يخرج من يبحث تبريرا أو نفيا، فقبل قوات الآوان حاذروا نظرية "أولى بك فأولى"، فدافعي الثمن لم يتم سؤاله عن حزبيتهم، أو لا حزبيتهم.

ولأولي أمر المشهد القائم في قطاع غزة، سلطة وفصائل، من سقط شهيدا ذهب ووصيته أن راية الوطن هي العليا، ولذا إياكم وإياكم التمييز بين شهيد وشهيد، ودون الإشارة لمظاهر بدأت تطل تمييزا "غير إيجابي" في التعامل مع شهداء الحدث، حاصروا عناصر الفتنة بدل من نكران وجودها، لو أريد حقا خدمة شعب وليس خدمة فصيل...ولكل سلوك ثمن وفعل، وأهل قطاع غزة يعلمون كثيرا، فلا تستخفوا بمن كان المتراس الأول في الحدث الأخير!

حاصروا ما يجب حصاره من "آثار سوداوية" بدأت تطل برأسها فتنة، كي لا يكون ثمنها سحبا من الرصيد الكبير الذي كان...والذي قد لا يكون لو لم يحذر المنتشين بما كان!

ملاحظة: في 2 مايو أطلق القطري حمد بن جاسم "مهندس العلاقة مع الكيان"، دعوته المفاجئة لاستقالة الرئيس محمود عباس...فسارعت مراكز قطرية بتحريك كل أدواتها المالية والإعلامية للتنفيذ...استخفاف فتح بذلك مساهمة عملية بتحقيق "رغبة الشيخ"...والباقي عندكم!

تنويه خاص: وزير ليكودي قرر ان يرسل "إرهابيين يهود مسلحين" الى مدينة اللد لمواجهة أهلها الفلسطينيين...طريق الدمار تبدأ بخطوات تطرف خارج السياق دوما...تلك حكمة التاريخ!

لما لا تبادر حماس بتقديم رؤية "شراكة الإعمار" للرئيس عباس؟!

كتب حسن عصفور/ كان يمكن لحركة حماس، ان تعزز مكانتها طويلا في المشهد الوطني بعد معركة الـ 11 يوما، لو أنها تصرفت بسلوك وحدوي عام، وخاطبت الوطنية الفلسطينية بما عكسته تلك الأيام من وحدة وتفاعل غاب طويلا، منذ اغتيال الخالد عام 2004، ولم تحققه 3 حروب على قطاع غزة رغم أن قساوتها كانت أوسع أثرا.

دوما، يجب قراءة بعض محطات النضال الوطني كي لا يعتقد البعض أنهم صانعي المجد فجأة، فبعد معركة الكرامة 21 مارس 1968، كان يمكن لحركة فتح (قوات العاصفة) ان تتعالى فوق الجميع وتحلق وحيدة كونها "أم الانتصار"، لكن قيادة فتح التاريخية (غابت ومعها غاب دور الحركة القائد)، وزعيمها الشهيد المؤسس ياسر عرفات سارعت لترتيب البيت الفلسطيني الجديد، وصياغة منظمة التحرير وفقا للتطورات الثورية، دون تجاهل من كانوا مؤسسيها، ولتصبح موضوعيا وليس شعاريا الممثل الشرعي والوحيد للشعب، شعار ارتبط ردا على محاولات عربية مبكرة للهيمنة على القرار الوطني.

سلوك حماس، بعد الحرب كان نقيضا، تعاليا وفوقية وغطرسة سياسية كون قادتها، أو بالأدق غالبيتهم اعتقدوا أنها "فرصة الفصل بين رواية ورواية"، لتسقط في الدرس الأول بقراءة تاريخ مسار الفعل الوطني، ولا تبدوا أنها تدرك حقيقة المسار.

ولأول مرة منذ نهاية حرب الـ 11 يوما، تعلن حماس عودتها للقوى الفلسطينية للتشاور، بعد فشل لقاء السنوار مع ممثل عملية السلام في الأمم المتحدة وينسلاند، خطوة ربما تعيد الاعتبار لمفهوم "التعاون الوطني" قبل الحديث عن "الشراكة الوطنية"، التي لا زال درب آلامها طويلا، ونتمنى ان لا يكون بعيدا.

فشل لقاء السنوار، وتصريحه المختلف عن كل كلام "البلادة السائد"، فرصة هامة لتصويب آلية التفكير الحمساوي، للنزول عن شجرة التعالي والعودة الى ما يجب أن تكون في تعزيز مفاهيم التعاون، ومعه أن تبادر بكونها "الحاكم الفعلي" لقطاع غزة، بتقديم رؤية شاملة حول ملفي الإعمار والأموال القطرية.

رؤية ترسل للرئيس محمود عباس وليس الى حكومته وفتح (م7)، والى الشقيقة مصر، ولا تنشر الا عند استلام رد الرئيس، ولتنتظر لمدة أسبوع ردا، وفي حال التجاهل تقوم بإعلانها لكل الشعب وتدعو القوى والمؤسسات لمناقشتها وبعدها تتحول من "رؤية حماس الى رؤية وطنية"، تكون هي مقياس أي موقف وعلاقة تتعلق بملفي الإعمار والمال القطري.

مطالبة حماس بذلك، مساهمة عملية واستباقية لوضع إطار المسار القادم، خاصة وأن الرسالة العالمية والعربية، ومنها مصر، وكذا دولة العدو القومي، تبحث دورا للسلطة والرئيس عباس في ملف الإعمار والمال القطري، وإدارة الظهر لتلك المطالبات ليس من "الحكمة الثورية"، والتهديد الدائم بلغة الحرب والرد العسكري سينقل الأمر الى مشهد مختلف كليا من التعاطف الى التذمر وقد ينتقل الى ما هو أكثر...

حصر المعركة مع دولة العدو على معادلة "انا القرار والمقرر" لن تخدم حركة حماس أبدا، وربما العودة لتصريح قائدها في غزة في أول حديث بعد وقف الحرب، "ليأت من يأت ويعيد الإعمار"، يجب أن يتحول الى رؤية شاملة محددة تقطع الشك باليقين، أن الجوهري هو فك الحصار وإعادة الإعمار ووصول المال الى من يجب أن يصله من أهل القطاع.

رؤية يمكنها أن تنقل المشهد من هجوم عليها الى هجوم مضاد لها...وهي الحركة الرابحة أي كانت قواعد إعادة الإعمار ودخول المال، وفك بعض قواعد الحصار.

لعل رؤية "شراكة الإعمار" تمثل الرصاصة الأولى العملية في العامود الفقري للانقسام، تعيد الاعتبار لمسار ظل طريقه لصالح عدو يرقص طربا لاستمراره منذ عام 2007...وحتى ساعته!

حماس هي الرابح العام من "رؤية شراكة الإعمار"، بعد أن بات واضحا عدم إمكانية تجاوز السلطة والرئيس عباس!

ملاحظة: خلال عدة أسابيع قدم عناصر الأجهزة الأمنية في الضفة عدا من الشهداء، مسألة تعيد للذاكرة أن هؤلاء كانوا وقود المواجهة الكبرى بين 2000

و2004، قبل ان يكبلهم بعض فاقدي الروح الكفاحية...سلاما لشهداء دونهم لا حرية لوطن وشعب وقضية!

تنويه خاص: متى تدرك القوى الفلسطينية أن عليها مخاطبة شعبها في معلومات تعلم يقينا أنها ستنشر عبريا...احترام شعب فلسطين حق وواجب، وبلاش التظاهر بـ "السرية الغبية"...أكيد واضحة!

"متغيرات" أمريكية نحو فلسطين...لما وكيف؟!

كتب حسن عصفور/ ربما للمرة الأولى تجد الولايات المتحدة ذاتها مجبرة على تغيير سلم أولوياتها السياسية، التي حددتها ضمن رؤية شمولية، بعد أن أقرتها نحو الصين وروسيا والبعد الآسيوي للصراع الكوني الجديد.

لم تمض أيام، حتى كانت القدس والشيخ جراح تحتل مكانتها البارزة إعلاميا، والقت بظلالها على المحيط بعد سكون، عندما أطلقت حركة حماس أول دفعة صاروخية نحو محيط القدس وعسقلان وأسدود، لتبدأ رحلة الـ 11 يوما، التي كسرت مسلسلا من "التهدئة الطويلة" نسبيا بين حماس وإسرائيل عبر رعاية قطرية ومباركة أمريكية.

تطور عسكري رسم ملمح جديد من الفعل الفلسطيني، دون أن نذهب بعيدا في قيمته الاستراتيجية، وأيضا دون تلك النظرة الدونية التي يحاول البعض تمريرها مستغلا حجم الدمار، ومقارنة بين خسائر وخسائر مادية وعدد من سقط شهيدا وجريحا فلسطينيا، وقتلي في الجانب الإسرائيلي، دون رؤية الجوهري في قيمة الفعل والرد الفلسطيني، الذي مثل "نقلة نوعية" في التعامل العسكري.

أدت مواجهة القدس والمواجهة العسكرية الأخيرة، الى تعديل مسار الحركة الأمريكية الرسمية، لتصبح قضية الصراع الفلسطيني الشرق الأوسطي – الإسرائيلي أولوية وضرورية، فكانت زيارة بلينكن الى المنطقة، فلسطين ودولة الكيان ومصر والأردن، لتكون أسرع زيارة لوزير خارجية أمريكي الى

المنطقة، بعدما تولى منصبه بأسابيع، ولم تكن أبدا ضمن جدولة مناسبة، بل فرضتها تطورات نارية، لتبدأ رحلة سياسية أمريكية بلون مختلف نسبيا.

التطورات السياسي الأمريكية جسدته تعابير لم تكن جزءا من القاموس السياسي، حيث أصبح وجود الدولة الفلسطينية ضرورة لبقاء "إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية"، في إشارة غير مباشرة للبعد العنصري الذي بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تتناوله بشكل صريح، بل منها، والأكثر تأثيرا وانتشارا، من نشر تقارير عن سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة الكيان ضد الشعب الفلسطيني، في الضفة وقطاع غزة وداخل الكيان ذاته، وذهب منها الى الحديث عن جرائم حرب ترتكبها قوات جيش الاحتلال في الأراضي المحتلة.

تغير الإعلام الأمريكي تجاه التعامل مع "إسرائيل" كدولة خارج النقد، كسر جدارا حاميا طال أمده، لكل جرائم دولة الكيان، بل كان قاطرة رفضها لكل مبادرة سلام عربية وفلسطينية، بما فيها اتفاق إعلان المبادئ 1993 (اتفاق أوسلو).

مرورا سريعا على مسار الإعلام الأمريكي، سيلمس القارئ ان اللغة والمواقف لا تشبه ابدا ما كان سابقا، بل أنه في عهد "السلام الأول" من 93 – 95 بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم يكن ذلك ممكنا، ولعل تصريحات بلينكن الأخيرة، مع وفد فلسطيني أمريكي، يوم 4 يونيو 2021، أن "الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون تدابير متساوية من الأمن والحرية والفرص والكرامة"، تمثل تغيرا جوهريا في التعامل اللفظي المتساوي بالحد الأدنى في اللغة السياسية، وعلها المرة الأولى التي يقال ذلك بلسان وزير خارجية أمريكي ويهودي.

أهمية مراقبة التغيير السياسي – الإعلامي أمريكيا تجاه الصراع، ضرورة من أجل صياغة موقف فلسطيني – عربي كي لا يصبح الأمر "لحظة ساخنة" تنتهي بانتهاء حدث أربك المشهد بذاته، خاصة وأن هناك قاطرة من الحراك "رباعية ميونيخ" تقوده مصر والأردن، بالتنسيق مع فرنسا وألمانيا والرباعية الدولية (الأمم المتحدة، أمريكا، روسيا والاتحاد الأوروبي) خالية من أي وجود عربي، للبحث عن قواعد حل سياسي للصراع الذي طال...

التغيير الأمريكي، لم يكن من باب "حسن أخلاق سياسية" اكتشفتها الإدارة الجديدة، لأنها من حيث المبدأ لم تعط لها أهمية استراتيجية في ترتيبات أولياتها الخارجية، بل أن التطورات التي بدأت تهدد دولة الكيان ذاتها، خاصة البعد العنصري والإرهابي الصريح، ليس ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وقطاع غزة، بل في داخل الكيان ذاته، مع تطور عسكري جديد، مصحوبا بحركة إعلامية غير مسبوقة ضد دولة الكيان في الإعلام الأمريكي، بل وفي داخل المؤسسة الرسمية، خاصة مجلسي الكونغرس وموظفيهم، بعد أن نشر بيان الـ 500 موظف مطالبين بمعاقبة إسرائيل ودعم دولة فلسطينية.

أن يصبح نتنياهو هو ترامب وتحالف التغيير هو بايدن في أشهر وسائل الإعلام الأمريكي، فذلك تحريض غير مسبوق ضد رئيس وزراء إسرائيلي، يؤشر أن الملمح السياسي القادم لن يكون كما كان، كون حل الصراع بات ضرورة لا بد منها، وكلما طال غياب الحل كلما زادت العنصرية والإرهاب في دولة الكيان، ما يراه "يهود أمريكا" خطرا على "دولة اليهود" كما يقولون، ومنهم وزير الخارجية اليهودي بلينكن، والتأكد أن الفلسطيني أي كانت حالته السياسية يبقى حيا وحاضرا، ما قد يربك المخطط الأمريكي، مع عودة مصر القوية بالتنسيق غير المسبوق مع الأردن وخلق "ثنائية سياسية عربية" جديدة كقاطرة التصويب العام.

بالتأكيد، دون حل "الصراع" الفلسطيني – الفلسطيني تصبح كل المتغيرات أكثر بعدا، ولكن هل سيسمح لذلك أن يستمر وتبقي حرارة الصراع العام في المنطقة هو الأخطر...ام سيفرض "حل ما" لترتيب "البيت الفلسطيني"، كمقدمة لا بد منها لحل سياسي عام لقضية الصراع العام.

الحراك السياسي العام يبدو أنه أسرع كثيرا من تفكير "آل البيت الفلسطيني"، الذين يتعاملون مع الأمر وكأنها "جمعة مشمشية" وليس تغيرا هاما بملمح استراتيجي...ما قد يفرض "تدخلا جراحيا سياسيا" ليس محليا...

يبدو أن "التدخل الجراحي" لم يعد بعيدا نتاج تطور في المشهد الإقليمي، كانت بعض أطرافه سابقا قاطرة لاستمرار الانقسام، بدأت تتراجع لصالح قاطرة انهاء الانقسام!

ملاحظة: دخول آليات مصرية لإعادة إعمار قطاع غزة مؤشر حيوي هام له بعد سياسي...ولكن مهم جدا قطع الطريق على حدوث ثغرة "دفروسوار"، لا بد من تنسيق كامل مع أدوات الإعمار الغزية للتكامل...مفهومة مش هيك!

تنويه خاص: ممتع أن يحظر فيس بوك الكاره للفلسطيني، خاصة مع وجود الإسلاموية اليمنية كرمان، ترامب ويائير بن نتنياهو...طبعا مش عشان عيون أهل الشيخ جراح لكن لعيون بايدن...وبرضة مقبولة!

مخاوف من تآكل "الحدث الفلسطيني الكبير" بسرعة قياسية!

كتب حسن عصفور/ لعل أكثر المتشائمين لم يتوقعوا سرعة النيل من أحد الأحداث الفلسطينية الكبيرة، خلال معركة الـ 11 يوما، كونها قدمت مشهدا مميزا ومختلفا، بتحريك "السكونية الكفاحية" التي طالت، وساهمت في ترسيخ أقدام المشروع التهويدي في الضفة والقدس، وبداية لحملة تطهير عرقي لتكريسها، فيما عزز "الانفصالية السياسية" بين جناحي "بقايا الوطن".

بعيدا عن بعض المصابين بعقدة "التعايش الودي" مع العدو القومي، وما أصابهم من حالة ارتباكية خلال أيام "الحدث الكبير"، ودون الانتباه كثيرا لمحاولات ذكر كل "أنواع التشكيك" بعمقه وأثره على دولة الكيان، والتعامل معه بحساب تاجر فاشل، وكأن الصراع من أجل التحرر الوطني أصبح "بضاعة سوقية"، وليس فعل إجباري دونه استمرار عبودية وضياع قضية وشعب وأرض، وتلك محاولات أي كان هدفها لن تجدي نفعا، أي كانت مفاعيل الحدث لاحقا.

مع الانطلاقة "الصغرى" للثورة الفلسطينية ورصاصتها الأولى، نالت من البعض تهما بلا هوادة، ولم تصاب قيادة فتح وجناحها المسلح (العاصفة)، بأي هزة فيما سمعت بل واصلت الفعل، حتى كانت الانطلاقة الكبرى للثورة بعد معركة الكرامة مارس 1968، لتنتقل من حالة اتهامية الى فعل رسم معالم جديدة للمنطقة العربية، وأثرا في القارات كافة، وتعيد صياغة التمثيل الوطني في منظمة التحرير وفق قوة الثورة البياني الجديد.

الأمر ليس مقارنة انطلاقة ثورة بحدث كفاحي محدود الأثر، ولكن لتذكير البعض فاقد الروح، أن التشكيك دوما هو رد العاجزين لا أكثر، ولذا ليس من الضرورة أن نكسر مسار الفعل انسياقا وراء فاقد القدرة السياسية، فتلك ليست هي القضية ولن تكون.

ولكن الخطر الحقيقي، والذي بدأ يطل برأسه، ويبدو بأسرع من كل الحسابات السياسية، ظهور حركة ردة وارتداد عن جوهر "الحدث الفلسطيني" في أيامه الـ 11، والذهاب نحو محاولة "قطف ثمار" سياسية حزبوية، وكأن الكفاح الوطني وصل ذروته ولم يتبق سوى كيفية "حصاد الربح" الناتج عما كان.

بذات عقلية المشككين بقيمة الحدث، الذين أحالوه لبضاعة سلعية، تسارع بعض أطراف الحدث في تسويق ذاتها "بضاعيا" تحت مسميات مختلفة، متجاهلة "الوحدة السياسية – الكفاحية"، التي كانت هي المسألة الجوهرية في ذلك الحدث وليس فقط الرد العسكري، فدونها ما كان لكل الصواريخ أثرا شعبيا.

تآكل "الوحدة الكفاحية"، ترافق مع غياب رؤية سياسية موحدة بالحد الأدنى بين أطراف المواجهة الأخيرة، وتصرفت حركة حماس بغطرسة فريدة، عندما ذهبت الى لقاء فتح في القاهرة، بعيدا عن أطراف المعركة، ليس بالمشاركة المباشرة، بل بموقف موحد وأسس لمفاهيم "الشراكة السياسية" للمرحلة القادمة، وبدأت حماس رحلتها "التسويقية الخاصة"، بعزف منفرد شاذ، ولم تنل في القاهرة (لا بلح الشام ولا عنب اليمن).

يوم مسيرة الأعلام، حضر الفعل الكفاحي بالحد الأدنى مع غياب العمق الشعبي في المشاركة، كنتاج لغياب "الوحدة الميدانية" التي كان لها أن تشكل رافعة الفعل ردا على مسار التطرف الإرهابي، فبدأ البحث عن "تبريرات قصور الغياب" بدلا من قراءة مسببات ذلك الحقيقية واستمرار التصارع الداخلي، والعجز عن كسر المعادلة الاحتلالية لترسيم الانقسام قاعدة بديلة لما كان تاريخيا.

البحث عن كيفية سلوك سلطة الاحتلال يوم مسيرة الأعلام، تحت "غلاف الخوف من صاروخ غزة" تكريس خطير لعمق الفشل في خلق أداة كفاحية شعبية، تكون هي لا غيرها قائدة المواجهة للمشروع التوراتي، وحالة اتكالية تخدمه، وربما من يبحث عنها يريد تكريس غياب المقامة الشعبية واستبدالها بانتظار الفعل

الصاروخي من قطاع غزة، وتلك نتيجة ليست خاطئة فحسب، بل وتدميرية لمفهوم المقاومة، بشكلها ومكانها، وهي ظاهرة غريبة على الثقافة الثورية الفلسطينية، قد تستخدمها قوى العدو لنشرها عبر أشكال مختلفة.

تآكل قيمة الحدث الكبير، لم تقف عند حدود غياب الرؤية ومخاطر استبدال فعل بانتظار فعل، بل بدأت في ظهور حالة من التذمر الشعبي السريع جدا من داخل قطاع غزة نحو سلوك ومسار قوى الحدث، وخاصة سلطة حماس وحكومتها، ولم يعد الأمر "همهمة"، بل أخذ طريقه للتعبير الكتابي والصوت المسموع، وتلك مسألة بعضها حق جدا، وبعضها يحمل "شبهة" للنيل من مسألة إعادة الإعمار بعيدا عن مراكز قوى تضررت من الدور المصري.

تآكل الحدث الكبير، لن يتوقف دون مواجهة سريعة، وقبل الذهاب بعيدا، لما بدأ بروزا لمظاهر سامة متعاكسة مع الرغبة الشعبية الوطنية...المكابرة السياسية ليست حلا بل قاطرة للهلاك السياسي!

ملاحظة: منصور عباس، ما غيره الإسلاموي شريك بينيت، يبشرنا أن السلام قادم وقريبا جدا لأنه صار جوا "المطبخ الصهيوني"...الصراحة كلام أقل ما يقال فيه أنه قليل حيا وطني...!

تنويه خاص: للبعض العربي غير مصر والأردن، بدناش جهدكم مع حكومة العدو القومي عشان فلسطين وقضيتها...مسامحينكم فيها بس خفوا شركم السياسي عنا...وتذكروا أن تطبيعكم بدون أهلها حيصير "بوظة"!

مطلوب مهرجان لـ "الضحايا في غزة"!

كتب حسن عصفور/ بعد وقف النار بساعات، سارعت القوى السياسية في قطاع غزة الى الخروج بمسيرات استعراض عسكرية، كل باسم جناحه الخاص، لم يكن بينها جامع موحد لما جسدته "المعركة المشرقة"، لتكشف أن الثقافة "الحزبوية" مكون جيني يحتاج الى ثورة تعديل كيماوي وليس لغوي لتصويبه.

وأخيرا، انتهت الحركة المهرجانية "الاستعراضية"، التي لم يكن لها من حيث المبدأ ضرورة وطنية، سوى تعزيز "الذات" في سياق سباق بين فصيل وآخر، او رسائل "موجهة" الى طرف فلسطيني لم يكن جزءا من المعركة العسكرية، محملة بعناصر أن ما كان قبل 10 مايو ليس هو ولن يكون ما بعده، دون تدقيق فعلي بجوهر تلك المسألة، رغم ما بها من صواب نسبي، لكنها محكومة جدا بنطاق جغرافي محصور في قطاع غزة.

من حق أطراف معركة "الحدث العسكري" قطف بعض من "ثماره"، وتلك بديهية لو استقامت الى نهايتها الصائبة، ولكن ما حدث من سلوك مواقف لا يشير الى أن الأمر تصويبا لمسار يجب تصويبه، بل الى عقلية استبدالية، وكأن المشهد الفلسطيني بات محشورا في 365 كم مربع، وليس فلسطين وطنا وشتاتا، وأن الفرحة الشعبية بصاروخ غزة لا يعني بالضرورة صاروخ سياسي في بنك هذا الفصيل أو ذاك، فتلك "معادلة" أكثر تعقيدا بكثير من الترجمة الساذجة التي يعتقدها البعض.

والى حين قراءة أخرى حول "الإعمارين" المطلوبين للفلسطيني، (الإعمار الأكبر والإعمار الأصغر)، يجب أن نقف برهة من الزمن أمام "ضحايا الحرب" في قطاع غزة، وأن يكون لهم الحق في التعبير عما اصابهم من كارثة إنسانية، وثمن يجب ألا يبقى جزءا من "تاريخ" بعد أن أصاب عشرات آلاف من أسر قطاع غزة.

الحديث عن "ضحايا الحرب" هو جزء تكميلي لها، ليعرف العالم أن المأساة الفلسطينية لم تنته عند حدود قصف مدن وبلدات إسرائيلية كرد على جريمة سياسية، وأن الضحية لا زال هو أهل البلد الأصليين سكانا وقضية، وأن جرائم الحرب هي جزء تكويني من نظام الحكم القائم في دولة الكيان.

مهرجان "ضحايا الحرب" هو تحرك لا بد منه ردا على محاولة دولة الكيان وإعلامها ومن يناصرها، حول استخدام البنى السكنية، ومدارس ومؤسسات لعمل عسكري ما، مهرجان يكشف أن الدمار الأخير الذي طال أهل قطاع غزة ليس حدثا ثانويا، بل هو الحدث الذي يبقى أثرا لجرائم الحرب.

مهرجان "ضحايا الحرب" في قطاع غزة يمثل سلاحا سياسيا وإنسانيا يفوق كثيرا بقيمته وتأثيره مهرجانات الفصائل المسلحة، لأنه يظهر الوجه الآخر للحرب العدوانية، ولا يجب الاعتقاد ان العالم قد رأى ما حدث، فالحدث ينتهي عند نهاية أخرى.

لا نقيصة سياسية أبدا في تبيان كم ما أصاب الإنسان الفلسطيني، المواطن من ثمن في عدوان لم يكن يحارب بل يمارس الجريمة حيثما أمكنه ذلك، وفي قطاع غزة بدل الشاهد عشرات.

مهرجان "ضحايا الحرب" في قطاع غزة يجب أن يبدأ بعمل تكريمي عام للأسر الفلسطينية التي غادرت السجل المدني ودخلت سجل الخالدين، وأن يمنح أسم كل أسرة منها وساما وطنيا، وقرار بإقامة نصب تذكاري خاص لها، لتصبح عنوانا لشكل جديد من أشكال جرائم الحرب...

مهرجان" ضحايا الحرب" في قطاع غزة، ه البعد الإنساني لمعركة الـ 11 يوما التي تكمل لوحتها الخاصة، وتمنحها شكلا مختلفا كي تعيش في الذاكرة الخاصة لشعب فلسطين...

مهرجان "ضحايا الحرب" أكثر قيمة وطنية من استعراضات عسكرية لا قيمة لها وطنيا!

ملاحظة: تعامل البعض مع صفعة الرئيس الفرنسي ماكرون بخفة غريبة..ولم يروا فيها عمق النظام "غير الفاشي" ثقافيا وإنسانيا... تخيلوا لو حدث ذلك مع مسؤول عسكري في قطاع غزة أو مسؤول سياسي في الضفة..بلاش نروح لغيرهم..النتيجة عندكم!

تنويه خاص: بينيت الإرهابي النموذجي للصهيونية أصبح بين ليلة وضحها "شرير"..فقط لأنه قرف من استمرار الفاسد الأكبر...هيك أحزاب وأطراف ممكن تكون شريكة مع غير أرهابيين زيهم...رسالة للبعض العربي قبل الفلسطيني!

مظاهرات رام الله بين "الحق الوطني" و"الرذيلة الأمنية"!

كتب حسن عصفور/ ضمن حالة التفاعل الشعبي "الغاضب" أو "المستغل" لعملية قتل نزار بنات، تواصلت مظاهرات "محدودة العدد" في مدينة رام الله (العاصمة السياسية للسلطة الحاكمة)، وكان لها أن تنتهي بعد زمن يصيب الحاضرين بإنهاك ذاتي، ولكن البعض منهم، وخاصة الجانب الاستغلالي السياسي لعملية القتل، نجح في استفزاز أجهزة أمنية، برفع شعارات غايتها جلب "فوضى"، وليس بحثا عن حقيقة أو عقاب، شعارات لا صلة لها بالحدث، بل الزج بالمظاهرات في مسار غير مسارها.

وسريعا وقعت تلك الأجهزة في فخها، والتي لجأت الى "سلاح جديد" باستقدام "مخبرين بزي مدني" ليكونوا في مواجهة المتظاهرين، في مشهد لم يحدث منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مايو 1994.

مظاهر الرد الأمني على المتظاهرين، مع "سلاح المخبرين"، كشف أن التعبئة الثقافية تتمحور على كون "المعارض" خصما للسلطة ومؤسساتها، وليس "معارض" له حق وفق قانون تم "مصادرته"، وقد يصبح يوما هو الحاكم في ظل عملية ديمقراطية، كما كان يجب أن تكون فلسطين الدولة، بدلا من الذهاب الى مظاهر خرجت كثيرا عن "تقاليد العملية الديمقراطية"، بأن التظاهر أي كانت الشعارات، ما دام اقتصرت على الكلام، ولم تذهب لـ "عمليات تخريب" او "نشر فوضى غير ديمقراطية.

ولكن، المشهد الأمني في التعامل مع "المتظاهرين"، مع بعض ملامح أصبحت عنوانا لمختلف وسائل الإعلام، خاصة سحل فتاة والاعتداء بهمجية ليست من ثقافة الوطنية الفلسطينية على بعض المشاركين، بينهم صحفيين وصحفيات، لتصبح "وثيقة إدانة" للمعتدين.

الحدث الأمني والسلوك القمعي تحول الى عنصر إدانة عام ليس من قوى معارضة للسلطة والرئيس محمود عباس، بل من مؤسسات وقوى من بين أضلع السلطة، ما يكشف أن الحدث فاق قدرة "الموالين"، وليس "المعارضين" على تحمله، ما يدفع مبدئيا الى الاعتذار الرسمي عما حدث، والبحث عن معاقبة من

أساء استخدام تطبيق القانون، واعتقال أحد "المخبرات السريات" التي شاركت في الرذيلة الأمنية، وتحويلها للتحقيق.

كان للسلطة الفلسطينية وجهازها السياسي – الأمني، ان "تربح" كثيرا من المظاهرات لو أنها تصرفت وفقا للحق الوطني، بأن من المشروعية قيامها، وأن ذلك ليس "هبة" من الحاكم، بل جزءا من تنفيذ القانون واحترامه، ولو أنها تعاملت وفق ذلك، لكسرت بعض من سواد "الحدث الاغتيالي" لنزار بنات في الخليل، بل وقدمت "نموذج" أنها ليس سلطة قمعية لا تحتمل صوتا معارضا، وأن أقدامها ليست "مرتعشة" نتاج ذلك...لكن الذي حدث أكد مؤكد الرعشة الأمنية وخوف كامن بين جوانحها.

وكي لا تتواصل حركة "الغباء السلوكي – الأمني"، بات من الضرورة الكبرى، القيام بخطوات سريعة تربط بين قضية بنات وسلوك مدان ضد متظاهرين، والقيام بذلك لا يعتبر "انهزاما" كما يعتقد بعض المرضى، بل هو إعادة تعزيز المؤسسة التي تعيش في "حصار ذاتي"، كشفه اللجوء الى الاستنجاد بحركة فتح، لتكون "السند" في لحظة من الخوف بالعزلة الشعبية.

ويبدو أن "فتح"، وقعت في مصيدة ما كان لها أن تقع فيها، عبر بيان خلط بين حق حماية المشروع الوطني من "مؤامرة"، والانتقال الى التصرف كـ "أداة أمنية"، وهو ما قد يذهب ببعض "ريحها الشعبي" الذي أصيب كثيرا نتاج سلوك ومواقف السنوات الأخيرة.

كل الحق لحركة فتح حماية المشروع الوطني وكذا الدفاع عن السلطة، لو ذهبت أفعال المعارضة الى مساس وتخريب وتطاول عملي، وليس بيانات وكلام وشعارات، فلكل مواطن الحق في مطالبة رحيل الرئيس والمسؤول، ما دام لم يذهب لتطبيق ذلك باليد وخارج القانون.

يجب أن تبقى حركة "فتح" حارسة المشروع الوطني وليس أداة للنيل منه، عبر سلوك غير سوى، ولا يمثل مظهرا مشرقا بأفعال أمنية مدانة، وقبل ذلك كله، فعليها أن تتذكر أن القضية الجوهرية هو الصراع مع العدو القومي، التوراتي الاستيطاني، وصاحبة الرصاصة الأولى لا عليها نسيان تلك الحقيقة...

فتح "ام الجماهير" كانت ويجب أن تبقى، ولا تتحول من "حارسة نارنا المقدسة" الى حارسة "المسيئين للمشروع الوطني"...!

ملاحظة: على رئاسة السلطة أن تقرأ كيف أصبح الخبر الفلسطيني بعد مقتل بنات...بعض خطوات تعيد الاعتبار لفلسطين، وتجاهل الغضب الشعبي أثره أخطر كثيرا من التفاعل الإيجابي معه...شوية تفكير بدون "غطرسة" بس!

تنويه خاص: لماذا لا تبادر "حماس" على تبيض سجونها من المعتقلين غير المتهمين بقضايا تجسس أو جنائيات...كل من اعتقل لأنه ابن فتح أو فصيل أو مع السلطة في رام الله..خطوة سيكون لها أثر كبير في مسار تصويب مصادرة القانون...ومصداقية لبعض ما تقول ما بعد نزار!

مكالمة رئاسية أمريكية هي الأسرع...هل من دلالة سياسية؟!

كتب حسن عصفور/ ما أن أعلن عن تمرير ما يسمى بـ "حكومة التغيير" في دولة الكيان بـ 60 عضوا في الكنيست مقابل 59، حتى تلقى رئيس الوزراء الجديد نفتالي بينيت مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي جو بايدن، مهنئنا بالحدث الذي كان، وبالطبع تلاها تهاني أمريكية أخرى كل حسب تخصصه.

لعل الملفت في المكالمة الهاتفية الرئاسية، ليس مضمونها وما حدث بها من تأكيد المؤكد لعلاقة الراعي المطلق للكيان، بل توقيتها الغريب جدا، فبعد دقائق فقط، وقبل أن تنتهي حركة التهاني الإسرائيلية، كان بايدن يهنئ، ما يكشف أنه انتظر تلك النتيجة بشكل يفوق انتظار كل "كارهي المكروه العام" نتنياهو، ولعل بايدن وطاقمه أطلقوا صرخات "النصر" فرحا بنهاية عهد طال أمده.

بالتأكيد، لم يكن اعتبار سرعة الاتصال عملا تقليديا يحدث بين رئيس أمريكا ورئيس حكومة إسرائيلي نال ثقة الكنيست، خاصة مع التذكير أن بايدن لم يتصل بنتنياهو سوى بعد شهر من تنصيبه رئيسا لأمريكا، وفي حينه تناولت وسائل

الإعلام تلك المسألة الغريبة، وهل هي تعبير عن "غضب سياسي"، أم "جدولة زمنية" لحركة الاتصالات.

ولكن، بعد هاتف بايدن لبينيت تأكد أن الأمر كان موقفا سياسيا غاية في الوضوح، يكشف أن الحزب الديمقراطي الحليف التاريخي لإسرائيل أصابه "غث سياسي" من علاقة نتنياهو بترامب، خاصة في زمن الانتقال للسلطة، والانحياز المستفز له، وربما اشارت الى دور واشنطن المباشر في إسقاط نتنياهو للمرة الثانية.

سرعة اتصال بايدن برئيس حكومة الكيان الجديد، تعيد للذاكرة سابقة سياسية فريدة، فبعد قمة واي ريفر 1998 عندما اتفق الرئيس الخالد المؤسس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه نتنياهو، برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون على تنفيذ الاتفاق المرحلي بإعادة انتشار قوات الاحتلال من مدن وبلدات فلسطينية، ولكن ما أن وصل نتنياهو الى مطار اللد حتى أعلن تنصله الكلي من اتفاق واي ريفر، ورفض كليا أي بدء لإعادة الانتشار من المدن والبلدات الفلسطينية.

وجاء الرد الأمريكي غريبا وسريعا، عندما قرر الرئيس الأمريكي البدء بالعمل على اسقاط نتنياهو وإجراء انتخابات جديدة مبكرة، وكلف سفير واشنطن في تل أبيب الصهيوني جدا مارتن أنديك بتلك المهمة، وخلال أسابيع فقط نجحت أمريكا بإسقاط نتنياهو وفاز يهود براك رئيس حزب العمل برئاسة الحكومة عام 1999، وأعلن كلينتون شخصيا في اتصال هاتفي مع الشهيد أبو عمار النصر على نتنياهو.

يبدو أن خصومة أمريكا الديمقراطية مع نتنياهو ليست وليدة علاقته بترامب فقط، بل لسلوك مختلف يحتاج قراءة أخرى، ولكن بالتأكيد أن أمريكا بايدن ستعمل بكل السبل الممكنة لمنع عودة نتنياهو الى الحكم مرة أخرى، وبدأت تعد المسرح السياسي لذلك، بعدما منحت الضوء الأخضر لصحيفة "واشنطن بوست" بنشر دور نتنياهو فيما يعرف بـ "مؤامرة الأمير حمزة" ضد الملك عبد الله، ما يمكن اعتباره تحريض صريح على أن "نتنياهو أصبح خطرا على إسرائيل وجيرانها"، ما يهدد مجمل الاستقرار الإقليمي.

بالتأكيد، أن أمريكا لن تواصل المسار الترامبي الذي ذهب بعيدا عن أصل الصراع، القضية الفلسطينية، وحاول استبدال حل الصراع المركزي بأشكال "تسهيلية" من خلال اتفاقات "تطبيع"، لا تصمد كثرا مع أي هزة شعبية ترتبط بالمواجهة مع دولة العدو القومي، وربما أحداث الـ 11 يوما الأخيرة كشفت كثيرا، ما أجبر واشطن على تغيير أولوياتها والعودة الى لعب دور في حراك سياسي شرق أوسطي.

ربما، لم تتبلور كليا عناصر استراتيجية لكيفية الحل السياسي للصراع المركزي وتحقيق السلام والاستقرار، ولكن بلا أدنى تردد، بدأت أمريكا ودول عربية ورباعية دولية بالبحث عن ملامح لما يعرف راهنا بـ "الحل الممكن".

إسقاط نتنياهو أمريكيا هو المقدمة الأولى لتجسيد الضرورة السياسية لانطلاق قاطرة الحل المنتظر، الذي قد يحمل عناصر جديدة كليا عما عرض سابقا، ذات "بعد كونفدرالي ثلاثي ورباعي" بين أطراف الصراع المباشرين وهو ما يجب قراءته بشكل تفصيلي.

ملاحظة: في ذكرى انقلاب حماس، وبدأ مرحلة الزمن الانقسامي الأخطر على القضية الوطنية، وتراجع كل فرص "حل ودي داخلي"، هل نشهد انتفاضة حقيقية لقوى تقف ما بين فتح وحماس...فدونها لا أمل بنهاية الظلام السياسي.

تنويه خاص: ليس من مصلحة قيادة حركة فتح (م7) وحكومتها، ترويج همهمات سياسية سلبية عن دور مصر في إعادة إعمار قطاع غزة...تذكروا أن مصر اليوم ليست مصر الأمس...فاهمين يا شطار أم بدكم شرح!

نتنياهو معارضا: شر سياسي وخير سياسي...!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا بعد عمر سياسي قد يكون هو الأسوأ سياسيا للمنطقة، يترك بنيامين نتنياهو منصبه كرئيس حكومة دولة الكيان، استمر بشكل متواصل لمدة تقارب 12 عاما، اعتقد كثيرون أن رحيله لن يكون بسهولة في ظل غياب شخصيات لافتة، للزعامة "الشكلية" التي تستطيع تمرير الكذب بأنه حقيقة.

الواقع، إذا لم يذهب نتنياهو الى السجن لتنتهي مسيرته، ويسقط كرئيس لحزب الليكود، وفقدانه منصب رئيس المعارضة، فذلك سيفتح مرحلة سياسية جديدة لدولة الكيان، ربما تكشف كثيرا من الصور الكامنة، التي كانت تمر مرورا عابرا من تطرف وإرهاب وحقد وعداوة، ليس ضد الفلسطيني فحسب، بل يهودي ضد يهودي...

معادلة التطرف اليهودية الجديدة، التي تبلورت مع سقوط نتنياهو من المنصب، ستفرض ذاتها على المشهد القادم، ولن يكون الأمر ما بعده كما كان قبله، ولعل مشهد منح الثقة للحكومة الجديدة في الكنيست يوم 13 يونيو ليس صراخا من معارضة لخسارة منصب أو مقعد حكومي، بل فُتح باب جديد لصياغة العلاقات الناظمة بين أطراف الدولة العبرية، بما فيها واقع الحضور الفلسطيني العربي، او ما يسمى بـ "الأقلية العربية".

عام 1995 قاد نتنياهو بداية خطوات "شرعنة الإرهاب" ضد مخالفيه، وفتح الطريق لأول عملية اغتيال ضد رئيس حكومة منتخب، كان يسمى "ملك إسرائيل" اسحق رابين، لأنه وقع اتفاق سلام (إعلان المبادئ – أوسلو) مع منظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات، أمريكا وبعض دول المنطقة لم تقف كثيرا لبروز تلك الظاهرة في حينه، لأنهم فرحوا لاغتيال موقع طريق السلام مع منظمة التحرير، بعدما كانت كل المخططات تسير لشطبها، وتحضير "بدائل عنها" بأسماء مختلفة، دون أي اعتبار لحقيقتها.

نتنياهو المعارض، هو الشر الحقيقي على دولة الكيان، وما قاله في خطاب الانتقال من واقع الى واقع، بأنه سيعود بأسرع مما يعتقدون، تلك رسالة أنه لن يتصرف كمعارض سياسي تقليدي كما هو متعارف عليه، بل سيقود حملة إرهاب سياسي منظم وعشوائي ستتخللها حتما عمليات تتجاوز البعد السلمي، ولن يكون مشهد اغتيال اسحق رابين نوفمبر 1995 هو الأخير، بل ربما يأخذ أبعادا ومظاهر مستحدثة.

نتنياهو المعارض، هو الشر السياسي لدولة الكيان، لأنه سيلجأ لكل ما هو غير سوي سياسيا، وكل من يملك "حقدا وكراهية" على من ليس معه ومثله، وسيصبح المتطرف بينيت "عدوا قوميا" مع لبيد كما الفلسطيني، وسيكون هناك من الآن

فلاحقا، تعريف مختلف لـ "أعداء" تحالف الشر السياسي الجديد بقيادة نتنياهو، لن يقتصر على الفلسطيني كفلسطيني، بل سيكون هناك "العدو اليهودي".

نتنياهو، وتحالفه سيبدأ "عصر إرهابي" داخلي لن يقتصر على غوغائية الكلام، بل ستبدأ الحركة الاحتجاجية تعود الى الحضور اضعافا لما كانت بعد اتفاق إعلان المبادئ...وربما لن يرى مقر رئيس الحكومة الإسرائيلية "هدوءا" طويلا، فيما ستكون القدس مركزا لفتح جبهة اشتباك متواصل، وربما تعيش المناطق المشتركة داخل إسرائيل عودة لما كان خلال المواجهة الكبرى 2000 – 2004 وكذلك أيام "الحدث الفلسطيني الكبير" الأخير.

نتنياهو المعارض، هو خير سياسي للفلسطيني، بما سيظهره من حقد وعداوة للآخر، خاصة مع بلورة تحالف الشر بمظاهر إرهابية وتطرف كان يمر مرورا عابرا، يتم التعامل مع كل فعل إرهابي يهودي وكأنه "حدث فردي"، وليس جزءا من ثقافة وسلوك...

نتنياهو المعارض خير سياسي للفلسطيني، كونه سيمنع أي راحة سياسية لحكومة أساسها السياسي لا يقود ابدا الى استقرار لا داخلي ولا خارجي، ولكنها فتحت الباب لتعرية الحقيقة لكيان حاول طويلا أن يبدو حلافا لواقعه...

نتنياهو المعارض خير سياسي للفلسطيني، لأنه سيجبر المصابين بحول عقلي، لأن يرى العائق الحقيقي للسلام والاستقرار لم يكن يوما فلسطيني، بل هو بالأصل هو الكيان، وفي لحظة كسر المعتاد تم تصفية من خرج عن المسار...

نتنياهو المعارض خيرا للفلسطيني، لأنه سيضع حكومة الكيان في مواجهة عالم متحرك نحو حل ممكن، إما الموافقة أو الرفض وعندها تكون نتيجة الحال هي أن إسرائيل بكل مكوناتها خطر على الاستقرار السياسي، ما يفرض نمطا مستحدثا لإزالة الخطر من طريق الاستقرار الذي يجب أن يكون.

نتنياهو الشر السياسي سيكون هدية سياسية بالصدفة للفلسطيني، لا تقل عن هدية الانقسام الفلسطيني للإسرائيلي التي ساعدته لتمرير المشروع الأخطر تهويدا وضما واستخفافا...

ما هو دور الفلسطيني كي يصبح الخير السياسي واقعا سياسيا...هل تدرك "الرسمية الفلسطينية"، سلطتان وقوى، أن الحدث الإسرائيلي كبير وكبير جدا، ويستحق حراكا مختلفا جذريا عن مسار البلادة السياسية السائد، ام تنتظر؟!

ملاحظة: رحل الشاعر سعدي يوسف..عراقي الجنسية..إنساني الانتماء بلا حدود، سلاما لك يا من عشقت فلسطين الوطن والقضية وكنت جزءا من حراكها الثوري الطويل...سلاما لك يا سعدي وأنت كما كنت أنت حاضرا في الذاكرة والنص الذي لن يزول!

تنويه خاص: أول قرار في عهد رئيس حكومة حماس الجديد فتح باب استيراد السيارات من مصر عبر معبر رفح...خطوة لها الكثير الإيجابي ولكن...بدها شوي تدقيق كي لا تصبح أوتوستراد انفصالي!

هل تعيد حماس الاعتبار لتمثال "الجندي المجهول"!

كتب حسن عصفور/ بعد 4 أيام من انقلاب حركة حماس 14 يونيو 2012، أقدمت مجموعة "مجهولة" على تحطيم تمثال الجندي المجهول في وسط مدينة غزة، في تزامن مع عمليات تحطيم لمؤسسات إعلامية ومدرسة دير اللاتين، في يوم راه الفلسطيني "يوما أسودا" في تاريخه عكست مفاهيما غريبة شاذة، ليست جزءا من ثقافته، وبداية لعهد من زمن تكفيري.

ودون البقاء أسرى سواد ثقافي عبر صفحات "غير مضيئة" من حياة سياسية أنتجت العهد الأكثر انحدارا وطنيا، فما يجب البحث عنه، كيفية التعامل مع دلائل تلك الأحداث التكفيرية، عبر إعادة الاعتبار لما طالتها، والأبرز منها أحد علامات قطاع غزة تمثال "الجندي المجهول"، والذي تم تحطيمه مرتين، الأولى عام 1957 بأيدي قوات العدو الإسرائيلي قبل خروجها من قطاع غزة، والثانية بأيد فئات تمثل بفكرها قوة احتياط للعدو القومي، بتحطيمه بعد 50 عاما، لا زال اسما حاضرا بقوة في الذاكرة الشعبية الوطنية، ومسمى لا يزول بزوال رأسه.

العمل على ترميم تمثال "الجندي المجهول"، وإعادة الجسد الى المكان بتلك الإشارة الشهيرة نحو القدس، يتوافق تماما مع حركة نمو الوعي العام لقيمة التمثال وحركة الإصبع المبكرة، بعد معركة سيف القدس، يصبح ضرورة وطنية أولا، وترميما لجزء من الثقافة ليس لقيمة التمثال بذاته، بل للقيمة الحضارية لذلك الفن الذي يخلد أحداثا في تاريخ الشعوب.

الترميم، ليس لحجر ونصب يشير الى حدث ما، بل درس سياسي مستحدث مع أبعاد المعركة الأخيرة، انتماءا لوطن وتاريخ، ورسالة لجيل جديد، بأن الفعل الكفاحي الفلسطيني ليس وليد عدة أيام، أو معركة أحدث هزة في الوعي العام نحو فلسطين القضية وعاصمتها الأبدية، وتذكيرا بأن شعب فلسطين لم يكن يوما سوى رافعا القبضة والبندقية والقلم، وعيا وفعلا في مواجهة تحالف سياسي بحث تسويد تاريخ الشعب قبل مصادرة الأرض، عمل بكل ما أمكنه تزويرا لتاريخ، وتهويدا لما لن يُهود.

تتحمل حركة حماس بحكم سيطرتها على قطاع غزة، حكومة وأجهزة أمنية، مسؤولية البحث عن سبل ترميم ذلك النصب الذي يخلد بعدا وطنيا خاصا، وعل الظروف مناسبة تماما في ظل حركة إعادة الإعمار التي تقودها الشقيقة الكبرى مصر، ان يتم معها إعادة الجندي الى مكانه توافقا مع أيام الحدث الفلسطيني التي هزت سكونا سياسيا، وأصابت غطرسة عدو برعشة قد تطول...

ربما تكون إشارة البدء لإعادة الجندي الى موقعه، فرصة لتكريس "وحدة" الأيام الـ 11 التي سرقتها "الحزبوية" سريعا، وكأن الحالة الوحدوية كانت بفعل فاعل غير فلسطيني، فرصة تصويب مسار أصابه انحراف برقي، خاصة بعد أن أغلقت القاهرة بابها لجولة كان يراد لها انتاج "فراغ الكلام"، ليذهب معه قيمة حدث وطني كبير عبر دهاليز التقاسمية الحزبية.

هل تفعلها قيادة حماس وأداتها الحكومية وتعيد بث رسائل "الانتعاش الوطني" التي سادت 11 يوما، وبدأت تفقد بريقها بأسرع مما يظن مجعجعي الكلام...مسألة تستحق لو حقا أن الأمر خدمة وطن وقضية وليس غيرها!

ملاحظة: منصور عباس المرتد وطنيا، وافق على تهويد الضفة الغربية واستخدام المسمى العبراني التوراتي لها...ان تكون انتهازي فتلك حالة، ولكن أن تتهود على حساب أرض وشعب فلسطين، فتلك قضية تستوجب الرجم بكل أشكاله!

تنويه خاص: سريعا ردت حماس على عدم حدوث لقاء القاهرة بتغيير رئيس حكومتها ونصبت جديدا، كمقدمة لتغيير أشمل...القسمة السياسية – الوظيفية باتت كأنها الخيار الممكن الى حين!